



العدد (٢١)، عدد خاص، الجزء أول، فبراير ٢٠٢٥، ص ٢٠٧ - ٢٥٩

دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

إعداد

د/وفاء بنت عبد الله السالم

أستاذ أصول التربية المشارك
قسم السياسات التربوية - كلية التربية
جامعة الملك سعود

فايزة بنت حسن بن أحمد الفيافي

باحثة ماجستير الآداب في التربية
تخصص أصول التربية، كلية التربية،
جامعة الملك سعود

دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود

من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

فايزة الفيبي (*) & د/ وفاء السالم (**)

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود، والتوصل إلى التحديات التي تواجهه، وكذلك المقترحات لتطويره، كما هدفت الدراسة إلى الكشف عن الفروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد العينة، حول واقع دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود تعزى لمتغيري (الجنس، التخصص الأكاديمي)، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة أداة لجمع البيانات، وطبقت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود والبالغ عددهم (٦٥٢٤)، وتكونت عينة الدراسة من (٣٤١) عضو من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك دور مرتفع للاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود جاء بدرجة مرتفعة جداً، وأبرز هذه الأدوار يتمثل في (يساهم الاقتصاد المعرفي في تعزيز مكانة الجامعة عالمياً، ويساهم الاقتصاد المعرفي في مواكبة نتائج الأبحاث والدراسات العالمية)، كما توصلت إلى وجود تحديات تواجه الاقتصاد المعرفي في جامعة الملك سعود، والتي جاءت بدرجة مرتفعة وتتمثل في (دور الأساليب الإدارية السلبي في تندي مستوى الاقتصاد المعرفي، التكلفة العالية للأدوات التكنولوجية والأجهزة الحديثة، هناك اتجاهات سلبية من بعض الأفراد حول الإيمان بدور الاقتصاد المعرفي، ضعف الدافعية الذاتية لإنتاج ونشر المعرفة)، كذلك أظهرت النتائج موافقة مرتفعة جداً لمقترحات تطوير الاقتصاد المعرفي في جامعة الملك سعود، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل في استجابات أفراد الدراسة حول (واقع دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود) باختلاف متغير الجنس، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) فأقل في استجابات أفراد الدراسة حول (التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود) باختلاف متغير الجنس لصالح فئة الذكور، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل في استجابات أفراد الدراسة حول (المقترحات لتطوير الاقتصاد المعرفي في جامعة الملك سعود) باختلاف متغير الجنس لصالح فئة الإناث، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل في استجابات أفراد الدراسة حول (واقع دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود)، وحول التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود، وكذلك المقترحات لتطوير الاقتصاد المعرفي في جامعة الملك سعود) باختلاف متغير التخصص الأكاديمي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المعرفي، جامعة الملك سعود، أعضاء هيئة التدريس.

The Role of the Knowledge Economy in the Development

(*) باحثة ماجستير الآداب في التربية تخصص أصول التربية، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

(**) أستاذ أصول التربية المشارك، قسم السياسات التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

of King Saud University from the Point of View of Faculty Members

Faizah Alfaifi & Dr. Wafa Alsalem

Abstract

The study aimed to identify the current role of the knowledge economy in the development of King Saud University, the challenges it faces, and the proposals for its development. It also aimed to reveal statistically significant differences at the significance level (0.05) between the average responses of the sample members regarding the reality of the role of the knowledge economy in the development of King Saud University attributed to the variables of (gender, academic specialization). The researcher used the descriptive survey method and the questionnaire as a tool for data collection. The study was applied to (6524) faculty members at King Saud University, and the study sample consisted of (341) faculty members at King Saud University.

The study found that the knowledge economy has a significant role in the development of King Saud University. The most prominent roles include (the knowledge economy contribution to enhancing the university's global position, and the knowledge economy contribution to keeping up with the results of global research and studies). It also found that there are challenges facing the knowledge economy at King Saud University, represented in (the negative role of administrative methods in lowering the level of the knowledge economy, the high cost of technological tools and modern devices, negative attitudes from some individuals about believing in the role of the knowledge economy, and the lack of self-motivation to produce and disseminate knowledge). The results also showed very high agreement on the proposals for developing the knowledge economy at King Saud University. Additionally, the results showed no statistically significant differences at the level (0.05) or less in the responses of the study members regarding (the reality of the role of the knowledge economy in the development of King Saud University) by gender variable, and statistically significant differences at the level (0.01) or less in the responses of the study members regarding (the challenges facing the knowledge economy in the development of King Saud University) by gender variable in favor of males, and statistically significant differences at the level (0.05) or less in the responses of the study members regarding (the proposals for developing the knowledge economy at King Saud University) by gender variable in favor of females, and no statistically significant differences at the level (0.05) or less in the responses of the study members regarding (the reality of the role of the knowledge economy in the development of King Saud University, the challenges facing the knowledge economy in the development of King Saud University, and the proposals for developing the knowledge economy at King Saud University) by academic specialization variable.

Keywords: Knowledge economy, King Saud University, Faculty Members

مدخل الدراسة:

المقدمة:

يشهد العالم تغيرات كبيرة في كافة الميادين والمجالات المختلفة، وجاءت هذه التغيرات والتطورات نتيجة للتقدم التقني والتكنولوجي، وتوافر المعلومات والاتصالات بشكل كبير، وأصبحت المعلومات والتكنولوجيا أهم مفاتيح الإنتاج، وكذلك أصبحت المعرفة مورد اقتصادي أساسي، وغيرت العديد من أنماط الحياة.

وفي ضوء ذلك أشارت دراسة **الشماسي (٢٠١٨)** أن المجتمع القائم على الاقتصاد المعرفي هو مجتمع يتعامل مع المعرفة ك رأس مال، ويُعد الابتكار والإبداع مادة استثمارية، حيث تنافست الدول المتقدمة في رسم خطط استراتيجية للتحويل إلى مجتمع المعرفة، ولذا عمدت المملكة العربية السعودية تبني ودعم فكرة هذا المجتمع، والعمل على تحقيق جودة الحياة. وتمثل المعرفة الصفة الأساسية للمجتمع الإنساني، فمن خلالها حدثت تحولات عميقة غطت كل جوانب الحياة تقريباً، فالمعرفة هي إحدى ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية (ونوغي، ٢٠٢٢)، ومن هنا تتضح أهميتها إذ تُعد أساس نجاح الجامعات، فهي تهتم برأس المال الفكري الذي يعتمد على الأفراد وخبراتهم ومهاراتهم (الرشيدي، ٢٠٢٠). وأشارت دراسة عطية (٢٠١٨) إلى أهمية رأس المال الفكري لمؤسسات التعليم، لزيادة كفاءة المؤسسة، وفعاليتها والارتقاء بجودة خدماتها، لتصل إلى مستويات عالية ومتميزة من الخدمات، كما أنه يحقق زيادة الإنتاجية، ويُعد مصدراً للتوجه الاستراتيجي، ويحقق ميزة تنافسية لتلك المؤسسات.

ومن هذا المنطلق اتخذت المملكة العربية السعودية خطوات جادة وممنهجة للتنوع الاقتصادي، والإسهام في الإبداع والابتكار لبناء اقتصاد المعرفة بحلول (٢٠٣٠) من منطلق أن التعليم هو مفتاح النجاح والتقدم، كما أشارت دراسة منصور (٢٠٢١)، وذلك من حيث تحليل الوضع المعرفي في المملكة، وتقييم رأس المال البشري، وتنوع المجالات المعرفية من بحث وتدريب، وتحسين أداء كافة القطاعات. كما جاء في توصيات مؤتمر اقتصاد المعرفة (٢٠٢٠) إيجاد نظام من الروابط الاستثمارية بين المؤسسات الأكاديمية وغيرها، وكذلك اكساب المجتمع القدرة على مواجهة التحديات للتراكم المعرفي، والاهتمام برفع الوعي على مستوى الأفراد

والمؤسسات في تحقيق الرفاهية الاقتصادية، وإنشاء قاعدة إلكترونية عربية تجمع المؤسسات البحثية وتدعمها، وتساهم بدرجة كبيرة في تطوير الاقتصاد.

وأشارت دراسة نمر (٢٠١٨) أن منظومة الاقتصاد المعرفي تنصدر النشاط العلمي والبحثي والتطويري، حيث يتطلب ذلك رصد الأدوار التي يقوم بها، كما يمكن تحليل الواقع لدوره في الجامعات، وكشفت دراسة أبو عيادة (٢٠٢١) أن الاقتصاد المعرفي هو اقتصاد الوفرة، ويساهم في تغييرات إيجابية في الاتجاهات العامة للأفراد والمؤسسات، وأيضاً يحقق الأهداف التنموية، ويعمل على تحسين نوعية الحياة.

وفي ضوء ذلك أصبح الاقتصاد المعرفي يؤدي دوراً أساسياً، من خلال ما تؤديه المعرفة من تطوير للجامعات وتوليد فرص عمل لمن لديهم مهارات وقدرات علمية متخصصة (شرف الدين، ٢٠١٩)، وإن من أهم العوائد الاقتصادية والتعليمية في نظام الجامعات تفعيل واستثمار مواردها الذاتية، والبحث عن مصادر تمويل جديدة، تستطيع من خلالها الوصول إلى تصنيف الجامعات المتقدمة محلياً وعالمياً (الحارثي، ٢٠٢١).

وبناءً على ما سبق ومع تطلّع الجامعات للتحويل إلى اقتصاد معرفي بهدف الوصول إلى مستوى الجامعات الرائدة، جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود.

مشكلة الدراسة:

يسهم الاقتصاد المعرفي في تحقيق أهداف الجامعات، ورفع مستوياتها، فمن خلاله تستطيع التعرف على المعرفة المستخدمة في أعمالها وتطبيقاتها، وكيفية العمل على تطويرها، ومن خلاله أيضاً يمكنها اللحاق بركب الجامعات المتقدمة، لذا على مؤسسات التعليم العالي تطوير إدارة المعرفة للوصول إلى التقدم والازدهار (مراد، ٢٠١٨). وأشارت دراسة نديم (٢٠١٨) أن اقتصاد المعرفة يُعد بعداً أساسياً من أبعاد مجتمع المعرفة، كما أن الجامعات لها دور في التأسيس لهذا الاقتصاد، حيث إنه يحقق منفعة من توظيف المعرفة واستغلال معطياتها في تقديم خدمات متميزة ومتجددة، كما أنه لا يحقق الثروة فقط، بل يقدم فرص عمل جديدة، وأيضاً له دور في حل المشكلات والتطوير.

كما أنشأت المملكة العربية السعودية أول مركز للاقتصاد المعرفي في ٢٠١٩ في الوطن العربي، بجامعة الملك عبد العزيز، وبلغت عدد الجامعات الحكومية في المملكة ٢٥، في حين بلغ عدد المراكز البحثية حوالي ١٢٧ مركز، كمراكز مستقلة أو تابعة للجامعات، كما تسعى الجامعات السعودية على خلق المنافسة المعرفية، وتشجيع الباحثين، وأيضاً الشراكة مع القطاع الخاص (الشميري، ٢٠٢٠). ولذلك فإن الاقتصاد المعرفي يقوم على تحويل العلم والمعرفة واستثمارها، لتكون قوة اقتصادية وإنتاجية تسهم في التطوير وتحسين جودة الحياة وتحقيق الرفاهية، حيث يركز على ربط التعليم بالمجتمعات واحتياجاتها، وتطوير المؤسسات التعليمية لخدمة الأغراض الاقتصادية كما أشارت دراسة (العبدالجبار، ٢٠١٧)، وفي ظل التقدم العلمي والتقني في شتى الميادين العلمية والمعرفية، ظهرت عوامل جديدة أثرت في الاقتصاد العالمي، ومن أهم هذه العوامل المعرفة وتطبيقاتها، والتي تُعدُّ بُعداً رئيسياً وهاماً لنمو الاقتصاد، لما تضيفه من قيمة للمنتج أدى إلى ما يُعرف باقتصاد المعرفة (الغامدي، ٢٠٢٠). وعلى الصعيد العلمي ساهمت المملكة العربية السعودية بنسبة ٢٢,٧٪ في عام ٢٠٢٢ من إجمالي عدد الأبحاث في الوطن العربي، وبنسبة ٦١٪ على مستوى دول الخليج، كذلك كان إنتاج المملكة في البحث والتطوير يعادل ١٢ دولة عربية، كما أحدثت تقدماً عالمياً في مؤشرات التعليم والتدريب، ودشنت أول مركز للاقتصاد المعرفي في مطلع ٢٠١٩ في جامعة الملك عبد العزيز (المعجل، ٢٠٢٢).

ومما سبق يتضح أن الاقتصاد المعرفي له دور فعال في تطوير الجامعات، ولم يعد خياراً، بل أصبح ضرورة في ظل التغيرات التي تفرضها طبيعة العصر، لذا جاءت الدراسة الحالية لتسلط الضوء على دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات، والمتمثل في السؤال الرئيس التالي: ما دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

أسئلة الدراسة:

ويتفرع من السؤال الرئيس السابق الأسئلة الفرعية الآتية:

▪ ما واقع دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء

هيئة التدريس؟

- ما التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- ما المقترحات لتطوير الاقتصاد المعرفي في جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد العينة، حول واقع دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود تعزى لمتغيري (الجنس، التخصص الأكاديمي)؟

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- الكشف عن التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- التوصل للمقترحات لتطوير الاقتصاد المعرفي في جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- الكشف عن الفروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد العينة، حول واقع دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود تعزى لمتغيري (الجنس، التخصص الأكاديمي).

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة الحالية في كونها من الدراسات العلمية التي تهدف إلى التعرف على دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وتكون الأهمية في المجال النظري والمجال التطبيقي على النحو التالي:

الأهمية النظرية:

- تستمد الدراسة الحالية أهميتها من أهمية الاقتصاد المعرفي، والذي يُعد من المجالات الحديثة في اقتصاديات التعليم.
- من المؤمل أن تسهم نتائج الدراسة في بناء إطار نظري علمي لدور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعة.
- تتفق نتائج هذه الدراسة مع توجهات رؤية ٢٠٣٠ للمملكة العربية السعودية، وهو التوجه نحو الاقتصاد المعرفي.
- من المتوقع أن تسهم نتائج الدراسة في إثراء المكتبة العربية، واستكمالاً لجهود الباحثين.

الأهمية التطبيقية:

- من المؤمل أن تسهم نتائج الدراسة الحالية في معرفة الواقع الحالي لدور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود.
- قد تسهم نتائج الدراسة الحالية بتقديم مجموعة من التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على معرفة واقع دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود، والتحديات التي تواجهه، والتوصل إلى المقترحات لتطويره.
- الحدود المكانية: طبقت هذه الدراسة في جامعة الملك سعود، بمدينة الرياض.
- الحدود الزمانية: طبقت هذه الدراسة في الفصل الأول والثاني من العام الجامعي ١٤٤٥ هـ.

مصطلحات الدراسة:

دور (Role):

يعرفه الزكي ورفليه (٢٠٠٤) بأنه "مجموعة من الأنماط المرتبطة، أو الأطر السلوكية التي تحقق ما هو متوقع في مواقف معينة، وتترتب على الأدوار إمكانية التنبؤ بسلوك الفرد في المواقف المختلفة" (ص ١٦٥).

وتعرفه الباحثة إجرائياً بأنه: مجموعة من الوظائف التي يقوم بها الاقتصاد المعرفي من أجل تطوير جامعة الملك سعود وتحسين أداءها ومخرجاتها.

الاقتصاد المعرفي (Knowledge Economy):

يعرّف الاقتصاد المعرفي على أنه "ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يهتم بعوامل تحقيق الرفاهية العامة من خلال مساهمته في إعداد دراسة نظم تصميم وإنتاج المعرفة ثم تطبيق الإجراءات اللازمة لتطويرها وتحديثها" (محمد، ٢٠١٨، ص ٦).

وتعرفه الباحثة إجرائياً بأنه: الاقتصاد القائم على إنتاج المعرفة ونشرها واستثمارها وتوظيفها، معتمداً على رأس المال البشري والفكري، من أجل تطوير جامعة الملك سعود وتحسين أدائها ومخرجاتها.

أدبيات الدراسة: الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري:

ذكر المنعم وقعلول (٢٠١٩) أن الاقتصاد المعرفي أو ما يعرف "بالاقتصاد الجديد" أو "اقتصاد المعلومات" هو الاقتصاد المبني على المعرفة بشكل مباشر أو غير مباشر، وتعتمد المعرفة على توافر تقنية الاتصالات والمعلومات، للابتكار وإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة. وذكر السيد والسيد (٢٠٢٠) أن الاقتصاد المعرفي يقوم على فهم أكثر لدور المعرفة ورأس المال البشري، بينما تناوله لبان (٢٠١٧) من حيث أنه عنصر مهم في زيادة معدلات الإنتاج، كما تناوله المنعم وقعلول (٢٠١٩) من حيث اعتماده على المعرفة المباشرة أو غير المباشرة، وذكر سلمان (٢٠١٢) أن الاقتصاد المعرفي له القدرة على الابتكار وإيجاد منتجات فكرية جديدة لأنه اقتصاد مفتوح لا توجد حواجز للدخول إليه، وترى الباحثة أن المعرفة أساساً في النهضة الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق عوامل الرفاهية للمجتمعات، وفي خلق وظائف جديدة، والتشجيع على الإبداع والابتكار في شتى الميادين والمجالات، ولا يوجد بديل عنها للازدهار، كما تُعد المحرك الرئيسي للنمو المستديم.

وأكد العزيزي (٢٠١٩) أن أهمية الاقتصاد المعرفي تتجلى من الوعي الكامل بدوره في النمو الاقتصادي، فعلى الرغم من الأهمية المعطاة لرأس المال الفكري في عملية التنمية، إلا أن

أهميته قد تزايدت بصورة واضحة في السنوات الأخيرة لما لصناعة المعرفة ونقلها واستخدامها من تأثير. ويتميز الاقتصاد المعرفي بوجود العمال ذو المهارات العالية، وكذلك الوظائف التي تتطلب معرفة أو مهارات محددة، على عكس الاقتصاد التقليدي، كما يتميز بوجود الخدمات والقدرات التي تتطلب التفكير وتحليل البيانات كما يهتم الاقتصاد المعرفي بالأشياء الملموسة مثل براءات الاختراع، أو حقوق النشر، أو البرامج، أو الملكية الفكرية، ويجعل الشركات والمؤسسات أكثر كفاءة (Armaki et al., 2023).

وللاقتصاد المعرفي أبعاد مختلفة ومن أهم هذه الأبعاد كما أشار مسلم (٢٠١٥) البعد الاقتصادي، حيث تُعد المعلومة في الاقتصاد المعرفي بُعداً مهماً يؤثر في السلع والخدمات المتاحة، كذلك توفر قيمة مضافة في مختلف المجالات، مما ساهم في زيادة فرص العمل، وتمكين المجتمع، وكذلك البعد التكنولوجي، فالإقتصاد المعرفي يُعني بانتشار التكنولوجيا والاتصالات، وأن تصبح في متناول الجميع، وتطبيقها في المجالات المختلفة، وتكييفها مع ظروف المجتمع، وأما البعد السياسي، يتم إشراك الجماهير في عملية اتخاذ القرارات، وحرية تداول المعلومات، ويكون المجتمع قائم على الديمقراطية والعدالة والمساواة والمشاركة السياسية، كما يهتم الاقتصاد المعرفي بالبعد الثقافي وبالقدرات الإبداعية للأفراد، وتوفير حرية التفكير والابداع، وكذلك احترام من ينتج المعلومات ويستغلها في المجال المناسب لها، وإمكانية العلم والمعرفة بين الطبقات المختلفة في المجتمع، وأيضاً يُعني الاقتصاد المعرفي بالبعد الاجتماعي وبزيادة وعي المجتمع بتكنولوجيا المعلومات ودورها في حياة الفرد، ويقوم المجتمع على التعاون والشراكات المعرفية بين المؤسسات المختلفة. ويُستنتج من ذلك أيضاً، أن الاقتصاد المعرفي شمل على أبعاد مختلفة، ولعل من أهم هذه الأبعاد، البعد التكنولوجي، والذي يُعد أهم ركن للاقتصاد المعرفي، والذي بدوره تجاوز جميع العقبات الجغرافية، وأصبحت المعلومة في متناول الجميع، وبذلك يصبح المجتمع ديمقراطياً يستطيع تداول المعلومات والمشاركة في نشرها، وأيضاً نشر حرية التفكير والإبداع بين أفراد المجتمع وزيادة ثقافته.

وفيما يتعلق بنشأة وتطور الاقتصاد المعرفي، أشار خضيري (٢٠١٠) أن نشأة الاقتصاد المعرفي تعود إلى الخمسينات، على يد الاقتصادي فرتز ماكلوب (Fritz Machlup)

حيث قام بعدة دراسات على إنتاج المعرفة. وبرزت ملامح عصر المعلومات بشكل واضح في الثلث الأخير من القرن العشرين، حيث أصبحت المعلومات تشكل مورداً هاماً من الموارد الاقتصادية (مختار، موسى، ٢٠١٧).

وفيما يتعلق بالاقتصاد المعرفي في المملكة العربية السعودية ودوره في تطوير الجامعات، سعت رؤية المملكة ٢٠٣٠ إلى الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي، وذلك من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب، وتزويد الطلاب بالمهارات اللازمة لوظائف المستقبل، والتركيز على مراحل التعليم المبكر، وتأهيل المعلمين والقيادات التربوية، وأطلقت البوابة الوطنية "طاقات" لمواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، كما عملت الرؤية على التدريب المهني، وكذلك التركيز على فرص الابتعاث في المجالات التي تخدم الاقتصاد الوطني (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٦).

كما أطلق ولي العهد الأمير محمد بن سلمان الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، والتي تهدف إلى استثمار العقول الإبداعية، والمواهب الشابة، وتستهدف المملكة من خلالها توليد أصول ملكية فكرية ذات قيمة اقتصادية واجتماعية عالية؛ وذلك للمساهمة في نمو الاستثمارات في المدن والمشاريع القائمة على الابتكار والابداع، وارتكزت الاستراتيجية على أربع ركائز أساسية وهي: توليد الملكية الفكرية، وإدارتها، والاستثمار التجاري للملكية الفكرية، وحمايتها، كما احتوت على (١٢) مبادرة تحتوي على (٥٤) مشروعاً (الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، ٢٠٢٢).

كذلك تسعى المملكة العربية السعودية إلى الاهتمام بالبحث العلمي، حيث إنه الأساس في إدخال المعرفة في العملية الاقتصادية، وبلغت ميزانية الانفاق على الأبحاث في المملكة لعام ٢٠١٧ نحو ١٦,٦ مليار ريال سعودي، وشهد البحث العلمي تطوراً كبيراً وكيفياً، ولم يقتصر على القطاع الحكومي بل امتد ليشمل القطاع الخاص، كما اهتمت المملكة بتطوير التعليم وزيادة عدد الملتحقين بالمدارس والجامعات، وعملت على تحسين وتطوير البنية التحتية لقطاع الاتصالات والمعلومات، وزادت نسبة انتشار الانترنت عن السنوات الماضية، كما حصلت العديد من الجامعات على براءات الاختراع، منها ٩١ براءة اختراع في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ٤٢ براءة اختراع في جامعة الملك سعود، و ٢٧ براءة اختراع في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (دحلان، ٢٠١٧).

ومن الجهود التي سعت المملكة لتحقيقها في الاقتصاد المعرفي، كما ورد في النفيعي (٢٠١٩) إنشاء أودية التقنية، وذلك بإنشاء أربع شركات تتبع الجامعات، في كل من جامعة الملك فهد (وادي الظهران)، وجامعة الملك سعود (وادي الرياض)، وجامعة الملك عبد العزيز (وادي جدة)، وجامعة أم القرى (وادي مكة)، حيث ستسهم هذه الأودية إلى التحول السريع إلى اقتصاد المعرفة، كما يكمن الاستفادة منها من خلال التكامل بين الجامعات وقطاعات التعليم الأخرى كالتعليم العام والفني، وكذلك تطوير ودعم المراكز البحثية.

والجدير بالذكر مواكبة المملكة العربية السعودية، التقدم التقني والعلمي، وتطبيق الذكاء الاصطناعي لخدم المجالات المختلفة، ويحقق تنمية اقتصادية، لما له من أهمية في مختلف القطاعات كالتعليم والصحة والترفيه وغيره، فقد وجه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى إنشاء الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) وهي المرجع الوطني للبيانات والأبحاث والابتكار، وتشتمل على ثلاث مجالات، مجال تشغيلي، ومجال تشريعي، ومجال ابتكاري، وتبعاً لذلك تم إنشاء العديد من الشركات والمبادرات الوطنية، والمنصات المختلفة، كمنصة استشراف والتي تعتمد على الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لتعطي تنبؤات مستقبلية تهدف إلى تطوير جميع المجالات، وكذلك بنك البيانات الوطني والذي يهدف إلى تطوير الحصول على البيانات آلياً (القحطاني، ٢٠٢٢؛ الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي ٢٠١٩). وتُعد السمة الأساسية للاقتصاد المعرفي هي القدرة على إنتاج المعرفة واستخدامها بكفاءة عالية، وتوظيفها بالطرق المناسبة، وكذلك نشر فلسفة التطوير في ظل التغيرات السريعة في هذا العصر، ودعم رأس المال الفكري، من حيث بناء القدرات البشرية والمعرفية، وخلق بيئة تساعد على الابداع والابتكار، والتجديد المستمر بما يواكب الاقتصاد المعرفي، والاهتمام بالبحث العلمي، واسهام مراكز الأبحاث في الاستشارات في مختلف المجالات، وكذلك العمل على تطوير أساليب التعليم والتدريب (الحمدان وكمال، ٢٠١٣). وفي ضوء ذلك تُعد الجامعات من المؤسسات الهامة التي تسهم في بناء المجتمع المعرفي؛ وذلك من خلال وظائفها المتعددة، حيث يعتبر التعليم من أهم تلك الوظائف؛ لأنه من المرتكزات الأساسية لبناء المجتمعات وإحداث التنمية، كما أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها من الأنظمة المختلفة، وتقوم الجامعات بنشر المعرفة عن

طريق إنتاج البحوث العلمية التي تخدم المجتمع، كما أن للجامعات دور في خلق شراكات بحثية بين المؤسسات المختلفة (عثمان، ٢٠١٧).

ومن هنا اتضح اهتمام المملكة العربية السعودية بالاقتصاد المعرفي، من خلال الجهود التي تبذلها، وكذلك ما احتوت عليه رؤية ٢٠٣٠ من برامج تهدف إلى التحول إليه، والاستراتيجيات التي تدعمه، كاستراتيجية الملكية الفكرية، وإنشاء الهيئة السعودية للذكاء الاصطناعي، وأيضاً الاهتمام بإنشاء العديد من الشركات التي تتبع الجامعات من أجل التحول السريع إلى الاقتصاد المعرفي، كما يظهر دور الجامعات في بناء مجتمع المعرفة من خلال إنتاج البحوث العلمية، وما تقوم به من وظائف تسهم في إحداث التنمية، وبناءً على ما سبق فإن للاقتصاد المعرفي دور كبير في تطوير المؤسسات التعليمية والجامعية وتحسين مخرجاتها، ويمكن الاستفادة منه في خلق وظائف جديدة ومتعددة، كما يكمن الاستثمار فيه بما يحقق عوائد للجامعات والإسهام في النمو الاقتصادي.

ثانياً: الدراسات السابقة

المحور الأول: الدراسات العربية:

دراسة الربابعة والهاجنة (٢٠١٧) بعنوان: "تقييم دور الاقتصاد المعرفي في تمكين العملية التعليمية وتحدياته المعاصرة في الجامعات الأردنية". هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة تقييم دور الاقتصاد المعرفي في تمكين التعليم الجامعي، والكشف عن تحدياته، واستخدام الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، على عينة مكونة من (٢٠٩) عضو من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، كما أعد الباحثان مقياس كأداة للدراسة، وأظهرت النتائج أن تدعيم الاقتصاد المعرفي لتمكين العملية التعليمية جاء بدرجة متوسطة، في مجال المنهج، ثم المدرس، تلاهما الطالب، وأخيراً إدارة التعليم.

دراسة نديم (٢٠١٨) بعنوان: "التأثير المتكامل بين الاقتصاد المعرفي وتطوير البحث العلمي دراسة تحليلية على كبرى جامعات الرياض".

هدفت الدراسة إلى التعرف على التأثير المتكامل والمتبادل بين اقتصاد المعرفة وتطوير البحث العلمي، وصولاً إلى مجتمع المعرفة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي،

واستخدمت الباحثة الاستبانة أداة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (١٢٠) عضو هيئة تدريس من ثلاث جامعات من جامعات الرياض، وأظهرت نتائج الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس تقع عليهم مسؤولية تطوير البحث العلمي، وأظهرت النتائج أن الانفاق السنوي على البحوث والتطوير في المملكة يشهد نمواً ملحوظاً.

دراسة نمر (٢٠١٨) بعنوان: "دور جامعة نجران في تحقيق مفهوم الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس".

هدفت الدراسة إلى تقييم دور جامعة نجران في تحقيق مفهوم الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة أداة للدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس من جامعة نجران، بلغ عددهم (٢٠٠) عضو، وكشفت النتائج أن هناك خمسة محاور جاءت بدرجة متوسطة، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي والخبرة التدريسية.

دراسة الرميدي وخميسي (٢٠١٩) بعنوان: "متطلبات تحول الجامعات المصرية الحكومية نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس".

هدفت الدراسة إلى إبراز المتطلبات الواجب توافرها في الجامعات المصرية الحكومية للتحول إلى اقتصاد المعرفة، حيث استخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي، كما استخدمت الاستبانة أداة للدراسة، على عينة تتكون من (٥٥٠) عضو هيئة تدريس من الجامعات المصرية، وكشفت نتائج الدراسة إلى أن هناك عدد من المتطلبات يجب توافرها لتحول الجامعات المصرية إلى اقتصاد المعرفة، وتتوعت ما بين متطلبات خاصة بأعضاء هيئة التدريس، ومتطلبات تكنولوجية، ومتطلبات في البحث العلمي، ومتطلبات للتدريس الجامعي والقيادات الجامعية، وخدمة المجتمع، والإرشاد الأكاديمي.

دراسة العيزي (٢٠١٩) بعنوان: "تصور مقترح لتطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة".

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، كما استخدمت الاستبانة أداة للدراسة، وكانت عينة الدراسة القيادات الأكاديمية بجامعة صنعاء، حيث بلغ

عدددهم (١٥٧) قائد تم اختيارهم بطريقة قصدية، وكشفت النتائج اتفاق القيادات الأكاديمية على أن واقع أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة منخفض جداً، باستثناء مجال التعليم والتدريب، وكذلك اتفقت على أهمية مجالات التصور المقترح وهي البحث والتطوير والابتكار، والتعليم والتدريب، والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحوكمة، لتطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة.

دراسة النفيعي (٢٠١٩) بعنوان: "خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن متطلبات ومعوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة أداة لجمع البيانات على عينة من القيادات الأكاديمية من خمس جامعات سعودية، والتي بلغت (٣٠٤)، وكشفت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي العام والمتعلق بمتطلبات ومعوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني جاء بدرجة عالية.

دراسة الشهراني (٢٠٢٠) بعنوان: "آليات تفعيل الاستفادة من نتائج البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي بالجامعات الأهلية بمدينة الرياض".

هدفت الدراسة إلى التعرف على آليات تفعيل الاستفادة من نتائج البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي بالجامعات الأهلية بمدينة الرياض، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، كما استخدمت الاستبانة أداة لدراستها، وكانت عينة الدراسة تتكون من (٢٥٠) من القيادات الإدارية بالجامعات الأهلية بمدينة الرياض، وكانت أبرز النتائج أن هناك موافقة كبيرة على الاستفادة من نتائج البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي، حيث يأتي في المرتبة الأولى الدعم للبحوث العلمية، وفي المرتبة الثانية آليات تجويد البحوث العلمية.

دراسة الوادعي (٢٠٢١) بعنوان: "واقع الاستثمار التربوي في الجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الاستثمار التربوي في الجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة أداة للدراسة،

وكانت العينة أعضاء هيئة التدريس في خمس جامعات سعودية هي: (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة أم القرى، وجامعة الملك خالد، وجامعة حائل، وجامعة الملك فيصل)، وكشفت النتائج عن اتجاه رأس المال البشري للاستثمار التربوي للجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة جاء بدرجة متوسطة.

دراسة الشمري (٢٠٢٢) بعنوان: "التحول نحو الاقتصاد المعرفي في مؤسسات التعليم الجامعي".

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التحول لاقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الباحثة الاستبانة أداة لجمع البيانات، وتمثلت عينة الدراسة في (١٣٢) عضو هيئة تدريس من جامعات المملكة، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة على واقع التحول لاقتصاد المعرفة، واتضح أن أفراد الدراسة موافقون بدرجة عالية على متطلبات التحول لاقتصاد المعرفة.

دراسة المطيري (٢٠٢٢) بعنوان: "تفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية في الجامعات السعودية في ضوء الخبرات العالمية".

هدفت الدراسة إلى بناء تصور مقترح لتفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية بالجامعات السعودية في ضوء الخبرات العالمية، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، كما اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لها، وطبقت على عينة مكونة من (٣٧٦) عضو من أعضاء هيئة التدريس من ثلاث جامعات من المنطقة الغربية، كما كشفت النتائج عن أن واقع الاستثمار في الأبحاث العلمية بالجامعات السعودية جاء بدرجة متوسطة، وجاءت معوقات الاستثمار في الأبحاث العلمية بدرجة عالية.

المحور الثاني: الدراسات الأجنبية:

دراسة الفضل وآخرون (Alfadel et al., 2018) بعنوان: "مناقشة حول الاقتصاد المعرفي في باكستان".

هدفت الدراسة إلى إجراء مناقشات حول الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التعليمية، وهل المعرفة إلزامية من أجل التطوير، استخدم الباحثون المنهج الاستقرائي في الدراسة، من خلال

مناقشات أجريت عبر البريد الإلكتروني، على عينة تتكون من المعلمين والإداريين في المدارس والكليات، وعلى مجموعة من أولياء الأمور في مقاطعة البنجاب وكان عدد العينة (١٠ - ١٢) مستجيباً في كل مناقشة، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود معوقات حول الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التعليمية من حيث أنّ المعرفة التي تقدمها لا تلبي احتياجات الاقتصاد المعرفي.

دراسة فوزي وآخرون (Fawzy et al., 2019) بعنوان: "تقييم تبادل المعرفة للأكاديميين في الجامعات العامة الماليزية".

هدفت الدراسة إلى تقييم تبادل المعرفة للأكاديميين في الجامعات العامة الماليزية، واستخدام الباحثون المنهج التجريبي، والاستبانة أداة للدراسة، على عينة تتكون من (٤٥) عضو هيئة تدريس في الجامعات الماليزية، وخلصت الدراسة إلى أن البيئة الاجتماعية والمواقف، ووسائل التواصل الاجتماعي هي عوامل مهمة في تبادل المعرفة بين الأكاديميين، وأن للإدارة دور إيجابي في التأثير على الأكاديميين لمشاركة معارفهم ونشرها، من خلال الفهم العميق لأدوارهم لتحقيق الأهداف التعليمية.

دراسة أحمد وآخرون (Ahmed et al., 2021) بعنوان: "مفاهيم وأدوار الاقتصاد المعرفي من منظور أساتذة الجامعات من الدول الآسيوية والأوروبية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفاهيم اقتصاد المعرفة وأدواره من وجهة نظر أساتذة الجامعات في الدول الآسيوية والأوروبية، ودراسة العلاقة بين مفاهيم اقتصاد المعرفة، وأدوار أساتذة الجامعات، حيث كان منهج الدراسة الارتباطي الكمي، باستخدام الاستبانة أداة للدراسة، على عينة عددها (١٨٠) من أساتذة الجامعات في ثلاث دول وهي: باكستان، والمملكة المتحدة، والهند، وتوصلت الدراسة إلى أن أساتذة الجامعات يتفقون على أن البشر هم رأس مال المعرفة؛ لأنهم يولدون معرفة جديدة بأفكار مبتكرة، وإجراء أبحاث في مجالات مختلفة، كما أظهرت النتائج أن هناك اختلافاً وتباين بين مفاهيم الأساتذة للاقتصاد المعرفي في باكستان والمملكة المتحدة.

دراسة بوتانين (Poutanen, 2022) بعنوان: "اقتصاديات المعرفة التنافسية في التعليم العالي - انعكاسات من اندماج الجامعات الفنلندية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على اقتصاديات المعرفة التنافسية في التعليم العالي؛ وذلك من خلال اندماج الجامعات في فنلندا، واستجابة للمتطلبات الجديدة للقدرة التنافسية لاقتصاديات

المعرفة، حيث استخدم الباحث في دراسته المنهج التحليلي النقدي، والمقابلة أداة للدراسة، على عينة تتكون من (٥٣) عضو هيئة تدريس من جامعتين من جامعات فنلندا، وتوصلت الدراسة إلى أن التنافس بين الجامعات له تأثير إيجابي على جودة وتميز البحث العلمي.

دراسة سيواني وآخرون (Sizwani et al., 2022) بعنوان: "تسويق البحوث

الأكاديمية: تقييم تصورات الأكاديميين في الجامعات العامة في ماليزيا".

هدفت الدراسة إلى استقصاء آراء ومواقف الأكاديميين حول العوامل التي تؤثر على تسويق البحوث الجامعية، واستخدام الباحثين المنهج الوصفي المسحي، حيث بلغت عينة الدراسة (١٣١) من أعضاء هيئة التدريس من جامعات ماليزيا، وتم أخذ العينة بالطريقة العشوائية الطبقية، كما تم استخدام المقابلة في الحصول على البيانات، أظهرت النتائج أن هناك علاقة وثيقة بين عاملين هما: سلوك الأكاديميين والتعاون بين الجامعات والصناعة.

دراسة مطهر وآخرون (Mutahar et al., 2022) بعنوان: "تبادل المعرفة الأكاديمية

بين الأكاديميين في مؤسسات البحث الماليزية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مشاركة المعرفة والعمل الجماعي في البحث والتعاون والنشر المشترك بين الأكاديميين، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، واستخدم الباحثين الاستبانة أداة للدراسة، وكانت العينة مكونة من (٢٦٠) أكاديمياً من خمس مؤسسات بحثية في ماليزيا، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي في تبادل المعرفة الأكاديمية على المؤسسات البحثية وبناء الثقة المعرفية بين الأكاديميين.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تم الاستفادة من الدراسات السابقة في الحصول على المراجع العلمية اللازمة، مما أسهم في تكوين الفكرة البحثية، والكشف عن الفجوة البحثية، وصياغة مشكلة الدراسة، وتحديد المنهج المناسب، والأداة المناسبة، بناء أداة الدراسة "الاستبانة"، ومناقشة النتائج.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

منهج الدراسة

انطلاقاً من الإجابة عن أسئلة الدراسة الحالية ولتحقيق أهدافها، تم استخدام المنهج الوصفي المسحي؛ حيث يُعد هذا المنهج من أنسب المناهج وأكثرها ملائمة لمشكلة ومتغيرات

الدراسة، حيث عرّف المحمودي (٢٠١٩) المنهج الوصفي المسحي بأنه "ذلك النوع من البحوث الذي يتم بواسطته استجواب جميع مجتمع البحث أو عينة كبيرة منهم، وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها فقط" (ص ٥٢). وتم تطبيق المنهج الوصفي المسحي من خلال تطبيق أداة الدراسة، والمتمثلة في استبانة تم إعدادها لذلك، وتطبيقها على عينة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود.

ويعد هذا المنهج من أكثر المناهج ملاءمةً للدراسة الحالية، لاعتماده على وصف الواقع الحقيقي للظاهرة ومن ثم تحليل النتائج وبناء الاستنتاجات في ضوء الواقع الحالي (العساف، ٢٠١٦).

مجتمع الدراسة:

يشتمل مجتمع الدراسة على جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود، والبالغ عددهم (٦٥٢٤) عضو هيئة تدريس ذكور وإناث، بجميع الدرجات العلمية، بحسب إحصاءات الجامعة لعام ١٤٤٤هـ.

أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم -1444 هـ بكليات الجامعة			
المرتبة العلمية	ذكر	أنثى	مجموع
أستاذ	٦٢٥	١٠٠	٧٢٥
أستاذ مشارك	٦٠٦	٢١٣	٨١٩
أستاذ مساعد	١٥٦٠	٩١٢	٢٤٧٢
محاضر	١٨١	٥٧٧	٧٥٨
معيد	٨٣٩	٩١١	١٧٥٠
الإجمالي الكلي	٣٨١١	٢٧١٣	٦٥٢٤

عينة الدراسة:

تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة من مجتمع الدراسة، ولتحديد حجم العينة تم استخدام أسلوب الرابطة الأمريكية لكيرجسي ومورجان (Krejcie & Morgan, 1970)، وفقاً للمعادلة الآتية:

$$n = \frac{x^2 N p (1-p)}{e^2 (N-1) + x^2 p (1-p)}$$

$$= \frac{3.841 * 6524 * 0.25}{0.0025 (6524 - 1) + 3.841 * 0.25}$$

$$= \frac{6264.671}{16.3075 + .96025}$$

$$= \frac{6264.671}{17.26775}$$

$$= 363$$

حيث إن:

P	D	X2	N
نسبة توفر الخاصية والمحايدة = (٠.٥٠)	نسبة الخطأ وتساوي (٠.٠٥)	قيمة مربع كاي سكوير بدرجة حرية واحدة وتساوي ٣.٨٤١ عند مستوى ثقة (٠.٩٥)	حجم المجتمع

وبناءً على ذلك ستكون العينة الممثلة للدراسة (٣٦٣) عضو هيئة تدريس، وقد تم تطبيق الدراسة على العينة وذلك بنشرها عن طريق مركز الاستبانة في الجامعة من خلال البريد الإلكتروني، وكذلك إعادة نشرها من قبل الباحثة أيضاً عبر البريد الإلكتروني، وقد توصلت إلى عدد من الاستجابات تتكون من (٣٤١) استجابة، بفاقد (٢٢) استجابة؛ وذلك بسبب ضعف استجابة العينة، على الرغم من إعادة نشر الاستبانة عدة مرات من مركز الاستبانة في الجامعة.

أداة الدراسة:

بعد الاطلاع على النظريات، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، وفي ضوء معطيات وأسئلة الدراسة وأهدافها تم استخدام الاستبانة أداة لجمع البيانات؛ وذلك نظراً لمناسبتها لأهداف الدراسة، ومنهجها، ومجتمعها، وللإجابة عن أسئلتها، تم بناء الأداة (الاستبانة)، وتكونت في صورتها الأولية من ثلاثة أجزاء.

الجزء الأول:

يحتوي على البيان المشترك الذي يشمل على رسالة تعريفية بأهداف الدراسة، ونوع البيانات والمعلومات التي يُود جمعها من أفراد الدراسة، مع تقديم الضمان بسرية المعلومات المقدمة، والتعهد باستخدامها لأغراض البحث العلمي فقط، والمشاركة تطوعية.

الجزء الثاني:

- يتضمن البيانات الأولية (الديموغرافية)، وهو الجزء المتعلق بالبيانات الأساسية لأفراد العينة، والمتمثلة في: الجنس (ذكر، أنثى)، التخصص الأكاديمي (إنساني، علمي، صحي).
- والجزء الثالث: يشتمل على محاور الاستبانة: وهي ثلاثة محاور كالاتي:
- المحور الأول: واقع دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، بعدد (١٦) عبارة.
 - المحور الثاني: التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بعدد (١١) عبارة.
 - المحور الثالث: المقترحات لتطوير الاقتصاد المعرفي في جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بعدد (١٢) عبارة.
- وتكونت الاستبانة في صورتها النهائية بعد عرضها على المحكمين، من (٣٩) عبارة، موزعة على ثلاثة محاور أساسية، والجدول (٢) يوضح عدد عبارات الاستبانة، وكيفية توزيعها على المحاور.

جدول (٢)

محاور الاستبانة وعباراتها

عدد العبارات	المحور
١٦	واقع دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس
١١	التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس
١٢	المقترحات لتطوير الاقتصاد المعرفي في جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس
٣٩ عبارة	المجموع

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي "Likert Scale" للحصول على استجابات أفراد الدراسة، وفق درجات الموافقة التالية: (موافق بشدة - موافق - موافق إلى حد ما - غير موافق - غير موافق بشدة)، ومن ثم التعبير عن هذا المقياس كمياً، بإعطاء كل عبارة من العبارات السابقة درجة، وفقاً للتالي: موافق بشدة (٥) درجات، موافق (٤) درجات، موافق إلى حد ما (٣) درجات، غير موافق (٢) درجتان، غير موافق بشدة (١) درجة واحدة.

ولتحديد طول فئات مقياس ليكرت الخماسي "Likert Scale" تم حساب المدى بطرح الحد الأعلى من الحد الأدنى (٥ - ١ = ٤)، ثم تم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس (٤ ÷ ٥ = ٠.٨٠)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (١)؛ لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، وهكذا أصبح طول الفئات كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٣)

تقسيم فئات مقياس ليكرت الخماسي (حدود متوسطات الاستجابات)

م	الفئة	حدود الفئة		مقياس الحكم
		من	إلى	
١	موافق بشدة	٤,٢١	٥,٠٠	مرتفع جداً
٢	موافق	٣,٤١	٤,٢٠	مرتفع
٣	موافق إلى حد ما	٢,٦١	٣,٤٠	متوسط
٤	غير موافق	١,٨١	٢,٦٠	منخفض
٥	غير موافق بشدة	١,٠٠	١,٨٠	منخفض جداً

وتم استخدام طول المدى في الحصول على حكم موضوعي على متوسطات استجابات أفراد الدراسة، بعد معالجتها إحصائياً.

صدق أداة الدراسة وثباتها

اختبارات صدق أداة الدراسة:

صدق أداة الدراسة يعني التأكد من أنها تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد به شمول الاستبانة لكل العناصر التي تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح عباراتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال:

أولاً: صدق المحكمين

للتعرف على مدى صدق المحكمين للاستبانة، والتأكد من أنها تقيس ما وضعت لقياسه، عُرضت بصورتها الأولية، والمكونة من (٣٩) عبارة مقسمة على ثلاثة محاور، على عدد من المحكمين المختصين في موضوع الدراسة، حيث وصل عددهم إلى (١٣) محكم، وقد

طُلب من المحكمين تقييم جودة الاستبانة، من حيث قدرتها على قياس ما أعدت لقياسه، والحكم على مدى ملاءمتها لأهداف الدراسة، وذلك من خلال تحديد وضوح العبارات، وانتمائها للمحور، وأهميتها، وسلامتها لغوياً، وإبداء ما يروونه من تعديل، أو حذف، أو إضافة للعبارات، وبعد أخذ الآراء، والاطلاع على الملاحظات، أُجريت التعديلات اللازمة التي اتفق عليها غالبية المحكمين، ومن ثم أُخرجت الاستبانة بصورتها النهائية والمكونة من (٣٩) عبارة،

ثانياً: الاتساق الداخلي للأداة الدراسية

للتحقق الاتساق الداخلي للاستبانة، حُسب معامل ارتباط بيرسون " Pearson's Correlation Coefficient"؛ للتعرف على درجة ارتباط كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور.

الجدول (٤)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور

المحور الأول			
(واقع دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس)			
معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة
**،٦٦٣	٩	**،٦٦٤	١
**،٨٠٨	١٠	**،٥٦٨	٢
**،٨٣١	١١	**،٧٦٨	٣
**،٧٧٤	١٢	**،٧٣٧	٤
**،٧٨١	١٣	**،٧٨٩	٥
**،٦٣٣	١٤	**،٧٨٧	٦
**،٧٦٩	١٥	**،٧٦٤	٧
**،٧٩٦	١٦	**،٧٨٩	٨

** دال عند مستوى الدلالة ٠.٠١ فأقل

يتضح من الجدول (٤) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠.٠١) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الأول، ومناسبتها لقياس ما أعدت لقياسه، وأنها صالحة للتطبيق.

الجدول (٥)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور

المحور الثاني			
(التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس)			
رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
١	**-,٥٢٧	٧	**-,٦٩٢
٢	**-,٥٣١	٨	**-,٧٨٤
٣	**-,٨٠٩	٩	**-,٧٠٠
٤	**-,٥٢٠	١٠	**-,٧٠٠
٥	**-,٦٩٤	١١	**-,٧٥٨
٦	**-,٥٨١	-	-

** دال عند مستوى الدلالة ٠.٠١ فأقل

يتضح من الجدول (٥) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠.٠١) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثاني، ومناسبتها لقياس ما أعدت لقياسه وأنها صالحة للتطبيق.

الجدول (٦)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثالث مع الدرجة الكلية للمحور

المحور الثالث			
(المقترحات لتطوير الاقتصاد المعرفي في جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس)			
رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
١	**-,٥٤٢	٧	**-,٨٥٠
٢	**-,٧٥٨	٨	**-,٨٤٦
٣	**-,٦١٨	٩	**-,٧٦٥
٤	**-,٧١٤	١٠	**-,٨٥٨
٥	**-,٨٣٩	١١	**-,٨٤٢
٦	**-,٨٠٠	١٢	**-,٧٩٤

** دال عند مستوى الدلالة ٠.٠١ فأقل

يتضح من الجدول (٦) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠.٠١) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثاني، ومناسبتها لقياس ما أعدت لقياسه، وأنها صالحة للتطبيق. كما تم حساب معامل ارتباط بيرسون "Pearson's Correlation Coefficient"؛ للتعرف على درجة ارتباط كل محور من المحاور بالدرجة الكلية للاستبانة وتوضح الجداول التالية معاملات ارتباط بيرسون.

الجدول (٧)

معاملات ارتباط بيرسون للمحاور مع الدرجة الكلية للاستبانة

المحور	معامل الارتباط بالاستبانة
واقع دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس	**٠,٥٨٩
التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس	**٠,٦١٨
المقترحات لتطوير الاقتصاد المعرفي في جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس	**٠,٦٩٩

** دال عند مستوى الدلالة ٠.٠١ فأقل

يتضح من الجدول (٧) أن قيم معامل ارتباط كل محور مع الاستبانة موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠.٠١) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين المحاور، ومناسبتها لقياس ما أعدت لقياسه، وأنها صالحة للتطبيق.

ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (معادلة ألفا كرونباخ) "Cronbach's Alpha (α)"، ومعادلة التجزئة النصفية "Split-half"، ويوضح الجدول رقم (٨) قيم معاملات الثبات ألفا كرونباخ لكل محور من المحاور الاستبانة.

جدول (٨)

معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لقياس ثبات أداة الدراسة

التجزئة النصفية	ألفا كرونباخ	عدد العبارات	الاستبانة
٠,٨٠٣	٠,٩٣٦	١٦	واقع دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس
٠,٧٧٢	٠,٨٦٤	١١	التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس
٠,٨٥٧	٠,٩٣٦	١٢	المقترحات لتطوير الاقتصاد المعرفي في جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس
٠,٨٣٤	٠,٨٠٨	٣٩	الثبات العام

يتضح من الجدول رقم (٨) أن معامل الثبات العام عالٍ حيث بلغ (٠.٨٠٨) وفق معادلة ألفا كرونباخ، بينما بلغ في التجزئة النصفية (٠.٨٣٤)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

نتائج الدراسة وتحليلها وتفسيرها ومناقشتها

أولاً: عرض النتائج

أظهرت النتائج موافقة أفراد الدراسة بوجود دور مرتفع للاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود بمتوسط حسابي بلغ (٤,١٥ من ٥,٠٠)، وموافقة حول التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود بمتوسط حسابي بلغ (٣,٣١ من ٥,٠٠)، وموافقة بشدة لمقترحات تطوير الاقتصاد المعرفي في جامعة الملك سعود بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٠ من ٥,٠٠)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل في استجابات أفراد الدراسة حول (واقع دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود) باختلاف متغير الجنس، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) فأقل في استجابات أفراد الدراسة حول (التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود) باختلاف متغير الجنس لصالح فئة الذكور، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل في استجابات أفراد الدراسة حول (المقترحات لتطوير الاقتصاد المعرفي في جامعة الملك سعود) باختلاف متغير الجنس لصالح فئة الإناث، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل في استجابات أفراد الدراسة حول (واقع دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود)، المقترحات لتطوير الاقتصاد المعرفي في جامعة الملك سعود) باختلاف متغير التخصص الأكاديمي.

ثانياً: الإجابة عن أسئلة الدراسة

إجابة السؤال الأول: ما واقع دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

للتعرف على واقع دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات واقع دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (٩)

استجابات أفراد الدراسة حول واقع دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					النسبة		
			موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة			
الدرجة / الحكم	الرتبة	الفئة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي						
٢	يساهم الاقتصاد المعرفي في تعزيز مكانة الجامعة عالمياً.	ك		٤,٤٠	-	٢	٢٨	١٤١	١٦٩	
		%	٠,٦٧٦	٤,٤٠	-	٠,٩	٨,٢	٤١,٣	٤٩,٦	
٧	يساهم الاقتصاد المعرفي في مواكبة نتائج الأبحاث	ك		٤,٢٩	٢	٥	٢٤	١٥٢	١٤٨	
		%	٠,٧٥١	٤,٢٩	٠,٦	١,٥	١٠,٠	٤٤,٦	٤٣,٣	
٦	يدعم الاقتصاد المعرفي توظيف التقنية في التعليم الجامعي.	ك		٤,٢٦	-	٨	٢٩	١٥٢	١٤٢	
		%	٠,٧٤٩	٤,٢٦	-	٢,٣	١١,٤	٤٤,٦	٤١,٧	
٥	يعزز الاقتصاد المعرفي عملية التخطيط.	ك		٤,٢٤	١	٥	٢٩	١٦١	١٣٥	
		%	٠,٧٣٣	٤,٢٤	٠,٣	١,٥	١١,٤	٤٧,٢	٣٩,٦	
٣	يساعد الاقتصاد المعرفي في تطوير أنظمة التعليم في الجامعة.	ك		٤,٢٤	-	٨	٢٨	١٥٨	١٣٧	
		%	٠,٧٤١	٤,٢٤	-	٢,٣	١١,١	٤٦,٤	٤٠,٢	
١١	يساعد الاقتصاد المعرفي على تحقيق أهداف البحث العلمي والإبداع.	ك		٤,١٨	٤	٤	٤٧	١٥٩	١٢٧	
		%	٠,٧٩٦	٤,١٨	١,٢	١,٢	١٣,٨	٤٦,٦	٣٧,٢	
٤	يساهم الاقتصاد المعرفي في تحقيق برامج الجودة الشاملة.	ك		٤,١٦	-	٥	٥٩	١٥٥	١٢٢	
		%	٠,٧٥٣	٤,١٦	-	١,٥	١٧,٣	٤٥,٤	٣٥,٨	

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					النسبة		
			موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة			
الدرجة / الحكم	الرتبة	النسبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي						
٨	يمكن الاقتصاد المعرفي من تطبيق استراتيجيات تقييم جديدة في التعليم الجامعي.	ك	١٢١	١٥٧	٥٢	٩	١	٤,١٤	مرتفع	٨
		%	٣٥,٥	٤٦,١	١٥,٥	٢,٦	٠,٢			
١٠	يطور الاقتصاد المعرفي من طرق اكتساب المعرفة بصورة نشطة.	ك	١٠٥	١٨٢	٤٥	٦	٢	٤,١٢	مرتفع	٩
		%	٣٠,٨	٥٢,٦	١٣,٢	١,٨	٠,٦			
١	ي دعم الاقتصاد المعرفي توجهات سياسة الجامعة.	ك	١١٨	١٥٤	٦٢	٧	-	٤,١٢	مرتفع	١٠
		%	٣٤,٦	٤٥,١	١٨,٢	٢,١	-			
١٦	يشجع الاقتصاد المعرفي أعضاء هيئة التدريس على تقديم الاستشارات البحثية.	ك	١١٦	١٥٨	٥٢	١٣	٢	٤,٠٩	مرتفع	١١
		%	٣٤,٠	٤٦,٤	١٥,٢	٣,٨	٠,٦			
١٥	يساهم الاقتصاد المعرفي في تطبيق المعرفة بشكل علمي.	ك	٩٩	١٧٥	٥٨	٨	١	٤,٠٦	مرتفع	١٢
		%	٢٩,٠	٥١,٤	١٧,٠	٢,٢	٠,٢			
١٤	يمنح الاقتصاد المعرفي أدواراً جديدة وأكثر فاعلية.	ك	٩٩	١٧٢	٦١	٨	١	٤,٠٦	مرتفع	١٢
		%	٢٩,٠	٥٠,٥	١٧,٩	٢,٢	٠,٢			
١٢	ي دعم الاقتصاد المعرفي البحث العلمي وتطبيقه بأقل وقت وجهد.	ك	١١١	١٥٢	٥٩	١٤	٥	٤,٠٢	مرتفع	١٤
		%	٣٢,٥	٤٤,٦	١٧,٢	٤,١	١,٥			
١٣	ينمي الاقتصاد المعرفي عمليات التعلم الذاتي.	ك	٩٧	١٦١	٧٠	١١	٢	٤,٠٠	مرتفع	١٥
		%	٢٨,٤	٤٧,٣	٢٠,٥	٣,٢	٠,٦			
٩	يحسن الاقتصاد المعرفي من دافعية الطلبة للتعلم.	ك	١٠١	١٥٠	٧٤	١٣	٣	٢,٩٨	مرتفع	١٦
		%	٢٩,٦	٤٤,٠	٢١,٧	٣,٨	٠,٩			
م.ت.م	موافق							٤,١٥	٠,٦٢٤	م.ت.م
المتوسط العام										

يتضح من الجدول (٩) أن هناك دور مرتفع للاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود بمتوسط حسابي بلغ (٤,١٥ من ٥,٠٠)، وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (من ٣,٤١ إلى ٤,٢٠)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق على أداة الدراسة، وبانحراف معياري بلغ (٠,٦٢٤) ويدل ذلك على انخفاض درجة تشتت استجابة أفراد العينة عن المتوسط العام لهذا المحور، ومن الملاحظ من الجدول السابق أن العينة موافقة بشدة على العبارات رقم (٢، ٧، ٦، ٥، ٣)، وجاءت بقية العبارات بدرجة موافق، وهذا يدل على اتفافية العينة على واقع دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود، وفيما يلي مناقشة عبارات المحور الأول:

جاءت العبارة رقم (٢) وهي: "يساهم الاقتصاد المعرفي في تعزيز مكانة الجامعة عالمياً" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بشدة وبدرجة مرتفعة جداً بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٠ من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (٠,٦٧٦)، وتفسر هذه النتيجة بأن الاقتصاد المعرفي يلبي الكثير من المعايير العلمية ويلبي الاحتياجات المعرفية بشكل فاعل للطلبة مما يحسن من مستوى مخرجات الجامعة الأمر الذي يساهم في تعزيز مكانة الجامعة عالمياً، وكذلك يحقق المقاييس العالمية للتعليم.

جاءت العبارة رقم (٧) وهي: "يساهم الاقتصاد المعرفي في مواكبة نتائج الأبحاث والدراسات العالمية" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بشدة وبدرجة مرتفعة جداً بمتوسط حسابي بلغ (٤,٢٩ من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (٠,٧٥١)، وتفسر هذه النتيجة بأن الاقتصاد المعرفي يواكب المعرفة العالمية بشكل دقيق ويعمل وفق مخرجات نتائجها مما يساهم في مواكبة نتائج الأبحاث والدراسات العالمية، وتتسق هذه النتيجة مع مفهوم نظرية النمو الجديدة والتي تبين أهمية البحث والتدريب في برامج المعرفة.

جاءت العبارة رقم (٦) وهي: "يدعم الاقتصاد المعرفي توظيف التقنية في التعليم الجامعي" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بشدة وبدرجة مرتفعة جداً بمتوسط حسابي بلغ (٤,٢٦ من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (٠,٧٤٩) وتفسر هذه النتيجة بأن الاقتصاد المعرفي يركز على الاستفادة من التقنيات بشكل فاعل مما يدعم توظيف التقنية في التعليم الجامعي وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الربابعة والهاجنة (٢٠١٧) والتي بينت تدعيم الاقتصاد المعرفي لتمكين العملية التعليمية، بدرجة متوسطة في مجال المنهج، ثم المدرس، تلاهما الطالب، وأخيراً إدارة التعليم.

جاءت العبارة رقم (٥) وهي: "يعزز الاقتصاد المعرفي عملية التخطيط" بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بشدة وبدرجة مرتفعة جداً بمتوسط حسابي بلغ (٤,٢٤) من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (٠,٧٣٣)، وهذا يوضح أهمية التخطيط في مجال المؤسسات التعليمية والأكاديمية، والذي في أساسه يبني على المعرفة.

جاءت العبارة رقم (٣) وهي: "يساعد الاقتصاد المعرفي في تطوير أنظمة التعليم في الجامعة" بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بشدة وبدرجة مرتفعة جداً بمتوسط حسابي بلغ (٤,٢٤ من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (٠,٧٤١)، ويتضح من هذه النتيجة دعم الاقتصاد المعرفي واعتماده وسائل تعليمية متقدمة تجعل من الطلاب على اتصال تام بالواقع المتجدد، في مجال المعرفة والمعلومات.

جاءت العبارة رقم (١١) وهي: "يساعد الاقتصاد المعرفي على تحقيق أهداف البحث العلمي والإبداع" بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي بلغ (٤,١٨ من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (٠,٧٩٦)، ويعزى ذلك إلى توجيه الاهتمام بالبحث العلمي في جامعة الملك سعود، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة نديم (٢٠١٨) التي توصلت إلى أهمية تطوير البحث العلمي وتخصيص ميزانية كافية له، ودراسة الشهراني

(٢٠٢٠) والتي توصلت إلى أن دعم البحث العلمي وتجويده يحقق الاقتصاد المعرفي، ودراسة المطيري (٢٠٢٢) والتي كشفت عن الاستثمار في البحث العلمي في الجامعات السعودية. جاءت العبارة رقم (٤) وهي: "يساهم الاقتصاد المعرفي في تحقيق برامج الجودة الشاملة" بالمرتبة السابعة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي بلغ (٤,١٦ من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (٠,٧٩٦ من ٥,٠٠)، وتبين هذه النتيجة أن جامعة الملك سعود تحرص على جودة برامجها ومخرجاتها، وحرصها على الاعتماد الأكاديمي للتخصصات المختلفة.

جاءت العبارة رقم (٨) وهي: "يمكن الاقتصاد المعرفي من تطبيق استراتيجيات تقييم جديدة في التعلم الجامعي" بالمرتبة الثامنة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي بلغ (٤,١٤ من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (٠,٧٩١)، وتوضح هذه النتيجة دور الاقتصاد المعرفي في اتباع طرق جديدة في تقييم الطلاب تتواءم مع الاحتياجات التعليمية والتنموية، وتهدف إلى تحقيق مخرجات تتوافق مع سوق العمل.

جاءت العبارة رقم (١٠) وهي: "يطور الاقتصاد المعرفي من طرق اكتساب المعرفة بصورة نشطة" بالمرتبة التاسعة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها وبدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٠ من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (٠,٧٤١)، ويعزى ذلك إلى أن الاقتصاد المعرفي يسعى إلى تطوير المهارات بشكل مستمر ومواكب للتقدم والتجديد، وتتفق هذه النتيجة مع نظرية رأس المال البشري والتي تهدف إلى استثمار قدرات الأفراد من خلال التعليم والتدريب.

جاءت العبارة رقم (١) وهي: "يدعم الاقتصاد المعرفي توجهات سياسة الجامعة" بالمرتبة العاشرة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها وبدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (٤,١٢ من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (٠,٧٧٢)، ويمكن تفسير ذلك بأننا نعيش اليوم في عصر المعرفة، ويمثل العلم أهم مقومات الإنتاج، لذا تسعى الجامعة لتواكب هذا التقدم، وتساهم في بناء مجتمع المعرفة، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة الفضل وآخرون (Alfadel et al., 2018)، والتي توصلت إلى

وجود معوقات حول الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التعليمية من حيث أن المعرفة التي تقدمها لا تلبي احتياجات الاقتصاد المعرفي.

جاءت العبارة رقم (١٦) وهي: "يشجع الاقتصاد المعرفي أعضاء هيئة التدريس على تقديم الاستشارات البحثية" بالمرتبة الحادية عشر من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها وبدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٩ من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (٠,٨٣١)، ويتضح هذا من خلال مبادرات الاستشارات البحثية في الجامعة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة فوزي وآخرون (Fawzy et al., 2019)، والتي كشفت عن دور الإدارة في التأثير على الأكاديميين لمشاركة معارفهم ونشرها، من خلال الفهم العميق لأدوارهم لتحقيق الأهداف التعليمية.

جاءت العبارة رقم (١٥) وهي: "يساهم الاقتصاد المعرفي في تطبيق المعرفة بشكل علمي" بالمرتبة الثانية عشر من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها وبدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٦ من ٥,٠٠) وبانحراف معياري قيمته (٠,٧٦٠)، ووفقاً لنظرية رأس المال البشري، ونظرية النمو الجديدة، فإن تعزيز المعرفة يركز على الاستثمار في الموارد البشرية كرأس المال المعرفي والفكري، بالاعتماد على التعلم المستمر والتدريب، ومواكبة التطورات في مجال المعرفة وتفعيل عملية البحث العمي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة المطيري (٢٠٢٢) حيث كشفت النتائج عن أن واقع الاستثمار في الأبحاث العلمية بالجامعات السعودية والذي جاء بدرجة متوسطة، كما تتفق مع دراسة سيواني وآخرون (Sizwani et al., 2022)، والتي توصلت نتائجها إلى وجود تأثير إيجابي في التعاون بين الجامعات والصناعة.

جاءت العبارة رقم (١٤) وهي: "يمنح الاقتصاد المعرفي أدوار جديدة وأكثر فاعلية" بالمرتبة الثالثة عشر من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها وبدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٦ من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (٠,٧٦٧)، ويعزى ذلك أن الاقتصاد المعرفي مرتبط بالمعرفة، وهي متجددة ومتطورة لذا تمنح أدوار جديدة، وأكثر فاعلية وملائمة للواقع.

جاءت العبارة رقم (١٢) وهي: "يدعم الاقتصاد المعرفي البحث العلمي وتطبيقه بأقل وقت وجهد" بالمرتبة الرابعة عشر من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها وبدرجة مرتفعة وبمتوسط

حسابي بلغ (٤,٠٣ من ٥,٠٠)، وانحراف معياري قيمته (٠,٨٩٢)، وتفسر هذه النتيجة إلى أن سهولة الوصول إلى المعرفة وتوافرها بشكل كبير جداً سهل تطبيق البحوث العلمية واختصار الكثير من الوقت والجهد، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة الشهراني (٢٠٢٠)، والتي توصلت إلى الاستفادة من نتائج البحوث العلمية وتطبيقها ودعمها في ضوء الاقتصاد المعرفي، وكذلك اتفقت مع دراسة المطيري (٢٠٢٢)، حيث كشفت عن واقع الاستثمار في الأبحاث العلمية في الجامعات السعودية جاء بدرجة متوسطة.

جاءت العبارة رقم (١٣) وهي: "ينمي الاقتصاد المعرفي عمليات التعلم الذاتي" بالمرتبة الخامسة عشر من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها وبدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٠ من ٥,٠٠)، وانحراف معياري قيمته (٠,٨٢١)، وتفسر هذه النتيجة بأن الاقتصاد المعرفي يركز على التعلم المباشر للطلبة من خلال الاستفادة من الوسائل الحديثة مما قلل من تنميته عمليات التعلم الذاتي.

جاءت العبارة رقم (٩) وهي: "يحسن الاقتصاد المعرفي من دافعية الطلبة للتعلم" بالمرتبة السادسة عشر من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها وبدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (٣,٩٨ من ٥,٠٠)، وانحراف معياري قيمته (٠,٨٦٤)، وتفسر هذه النتيجة بأن عدم تنمية الاقتصاد المعرفي عمليات التعلم الذاتي بشكل كاف قلل من تحسینه من دافعية الطلبة للتعلم.

إجابة السؤال الثاني: ما التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة

الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

للتعرف على التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (١٠)

استجابات أفراد الدراسة حول التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	التكرار النسبية	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة / الحكم
			موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة				
٩	دور الأساليب الإدارية السلبية في تدني مستوى الاقتصاد المعرفي.	ك	٩٣	١٢٣	٩٣	٢٥	٧	٢,٧٩	٠,٩٩١	١	مرتفع
		%	٢٧,٣	٣٦,٠	٢٧,٣	٧,٣	٢,١				
٦	التكلفة العالية للأدوات التكنولوجية والأجهزة الحديثة.	ك	٧٨	١٢٧	٨٧	٣٧	١٢	٢,٦٥	١,٠٥٦	٢	مرتفع
		%	٢٢,٩	٣٧,٢	٢٥,٥	١٠,٩	٣,٥				
١٠	هناك اتجاهات سلبية من بعض الأفراد حول الإيمان بدور الاقتصاد المعرفي.	ك	٦٤	١٢١	١١٤	٣٤	٨	٢,٥٨	٠,٩٨٠	٢	مرتفع
		%	١٨,٨	٣٥,٥	٣٣,٤	١٠,٠	٢,٣				
١١	ضعف الدافعية الذاتية لإنتاج ونشر المعرفة.	ك	١٥٢	١٤٦	٣٧	٦	-	٢,٥٨	١,٠٩٧	٤	مرتفع
		%	٤٤,٦	٤٢,٧	١٠,٩	١,٨	-				
٨	ضعف استيعاب أثر استقلالية الجامعة على الاقتصاد المعرفي.	ك	٤٢	١٠١	١٤٨	٣٦	١٤	٢,٣٥	٠,٩٦٧	٥	متوسط
		%	١٢,٣	٢٩,٦	٤٣,٤	١٠,٦	٤,١				
٧	انخفاض مخرجات الاقتصاد المعرفي مقارنة مع مدخلاته.	ك	٤٣	٩١	١٣٤	٦١	١٢	٢,٢٧	١,٠١١	٦	متوسط
		%	١٢,٦	٢٦,٧	٣٩,٣	١٧,٩	٣,٥				
٤	تدني مستوى البنية التحتية اللازمة لتنفيذ دور الاقتصاد المعرفي.	ك	٦١	٧٧	٩٠	٩٠	٢٣	٢,١٨	١,٢٠٢	٧	متوسط
		%	١٧,٩	٢٢,٦	٢٦,٤	٢٦,٤	٦,٧				
٥	ضعف حركة النشر في الدوريات العالمية.	ك	٤٠	٩١	٩٧	٩١	٢٢	٢,١١	١,١٢٠	٨	متوسط
		%	١١,٧	٢٦,٧	٢٨,٤	٢٦,٧	٦,٥				
١	يركز الاقتصاد المعرفي على نقل المعرفة دون محاولة تطبيقها.	ك	٢٨	٩٩	٩٧	٩٣	٢٤	٢,٠٤	١,٠٨٤	٩	متوسط
		%	٨,٢	٢٩,١	٢٨,٤	٢٧,٣	٧,٠				
٣	ضعف قدرة الجامعة على إنتاج المعرفة واستثمارها.	ك	٤١	٧٣	٩٧	١١٠	٢٠	٢,٠١	١,١٢١	١٠	متوسط
		%	١٢,٠	٢١,٤	٢٨,٤	٣٢,٣	٥,٩				
٢	قلة عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.	ك	٤٠	٦٦	٨٧	١١١	٣٧	٢,٨٩	١,١٨٩	١١	متوسط
		%	١١,٧	١٩,٣	٢٥,٥	٣٢,٦	١٠,٩				
المتوسط العام							٢,٣١	٠,٧٣٠	موافق إلى حد ما	متوسط	

يتضح من الجدول (١٠) أن هناك تحديات متوسطة تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود بمتوسط حسابي بلغ (٣,٣١ من ٥,٠٠)، وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي (من ٢,٦١ إلى ٣,٤٠)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق إلى حد ما على أداة الدراسة، وبانحراف معياري قيمته (٠,٧٣٠)، ويدل ذلك على انخفاض درجة تشتت استجابة أفراد العينة عن المتوسط العام لهذا المحور، ومن الملاحظ من الجدول السابق أن العينة موافقة على العبارات (٩، ٦، ١٠، ١١)، وموافقة إلى حد ما على بقية العبارات، وهذا يدل على اتفاقية العينة على التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود، وفيما يلي مناقشة عبارات المحور الثاني:

جاءت العبارة رقم (٩) وهي: " دور الأساليب الإدارية السلبي في تدني مستوى الاقتصاد المعرفي " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها وبدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (٣,٧٩ من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (٠,٩٩١)، وتفسر هذه النتيجة بأن دور الأساليب الإدارية السلبي يقلل من اتباع أساليب فاعلة لتطبيق الاقتصاد المعرفي مما يزيد من التحديات التي تواجه تطبيقه.

جاءت العبارة رقم (٦) وهي: " التكلفة العالية للأدوات التكنولوجية والأجهزة الحديثة " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها وبدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (٣,٦٥ من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (١,٠٥٦)، وتفسر هذه النتيجة بأن التكلفة العالية للأدوات التكنولوجية والأجهزة الحديثة يقلل من توفير متطلبات تطبيق الاقتصاد المعرفي مما يزيد من التحديات التي تواجه تطبيقه وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الفضل وآخرون (Alfadel et al.,2018) والتي بينت وجود معوقات حول الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التعليمية، منها استخدام التكنولوجيا الحديثة.

جاءت العبارة رقم (١٠) وهي: " هناك اتجاهات سلبية من بعض الأفراد حول الإيمان بدور الاقتصاد المعرفي " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها وبدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٨ من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (٠,٩٨٠)، وتفسر هذه النتيجة بأن وجود اتجاهات سلبية من بعض الأفراد حول الإيمان بدور الاقتصاد المعرفي يقلل من

مشاركتهم في جهود تطبيق الاقتصاد المعرفي مما يزيد من التحديات التي تواجه تطبيقه وتتسق هذه النتيجة مع مفهوم نظرية رأس المال البشري والتي تبين أهمية توفر كوادر بشرية مؤهلة ولديها القناعة بأهمية ما تقوم به.

جاءت العبارة رقم (١١) وهي: "ضعف الدافعية الذاتية لإنتاج ونشر المعرفة" بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها وبدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٨) من (٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (١,٠٩٧)، ويعزى ذلك إلى التحديات والصعوبات التي تواجه نشر الأبحاث العلمية، مما يقلل من دافعية الباحثين نحو إنتاج ومشاركة ونشر المعرفة.

جاءت العبارة رقم (٨) وهي: "ضعف استيعاب أثر استقلالية الجامعة على الاقتصاد المعرفي" بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها إلى حد ما وبدرجة متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (٣,٣٥) من (٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (٠,٩٦٧)، ويتضح من هذه النتيجة أن البعض ليس ملم بأهمية الاقتصاد المعرفي وأثره في استقلال وخصخصة الجامعات، وما ينتج عن ذلك من جودة المخرجات التعليمية، وغيرها من المميزات، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة النفيعي (٢٠١٩) والتي بينت نتائجها أن هناك معوقات تواجه خصخصة الجامعات السعودية، في ضوء الاقتصاد المعرفي.

جاءت العبارة رقم (٧) وهي: "انخفاض مخرجات الاقتصاد المعرفي مقارنة مع مدخلاته" بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها إلى حد ما وبدرجة متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (٣,٢٧) من (٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (١,٠١١)، وقد يعود ذلك إلى أن المدخلات تقوم على صناعة وإنتاج المعرفة، وتطويرها من خلال الأبحاث العلمية، لتحقيق أهداف واستراتيجيات معينة، ولكن قد لا تكون المخرجات للاقتصاد المعرفي تتوافق مع هذه المدخلات؛ بسبب التحديات والمعوقات التي تواجهه.

جاءت العبارة رقم (٤) وهي: "تدني مستوى البنية التحتية اللازمة لتفعيل دور الاقتصاد المعرفي" بالمرتبة السابعة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها إلى حد ما وبدرجة متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (٣,١٨) من (٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (١,٢٠٢)، وهذا يوضح أهمية توفر بنية تحتية مادية وتكنولوجية مناسبة للاستفادة من الاقتصاد المعرفي وتفعيل دوره في

المؤسسة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الرميدي وخميسي (٢٠١٩)، حيث توصلت إلى المتطلبات التي يجب توافرها لتحقيق الاقتصاد المعرفي.

جاءت العبارة رقم (٥) وهي: "ضعف حركة النشر في الدوريات العالمية" بالمرتبة الثامنة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها إلى حد ما وبدرجة متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (٣,١١ من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (١,١٢٠)، ويتضح من هذه النتيجة أهمية نشر المعرفة عبر الدوريات العالمية، من حيث إنه يسهم في مشاركة المعرفة ويحقق استفادة أقصى من الاقتصاد المعرفي، وقد يعود سبب ذلك؛ إلى الصعوبات التي يواجهها الباحثون في النشر في الدوريات العالمية.

جاءت العبارة رقم (١) وهي: "يركز الاقتصاد المعرفي على نقل المعرفة دون محاولة تطبيقها" بالمرتبة التاسعة من حيث موافقة أفراد الدراسة إلى حد ما وبدرجة متوسطة عليها بمتوسط حسابي بلغ (٣,٠٤ من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (١,٠٨٤)، ويمكن أن تفسر هذه النتيجة إلى أن بعض المؤسسات لا توظف المعرفة بشكل فعال، أو تقوم بتوفير المعرفة لجميع العاملين داخل المؤسسة وخارجها دون العمل على تطبيقها، وتدعم هذه النتيجة دراسة المطيري (٢٠٢٢) التي كشفت نتائجها عن درجة متوسطة لواقع الاستثمار في الأبحاث العلمية في الجامعات السعودية.

جاءت العبارة رقم (٣) وهي: "ضعف قدرة الجامعة على إنتاج المعرفة واستثمارها" بالمرتبة العاشرة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها إلى حد ما وبدرجة متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (٣,٠١ من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (١,١٢١)، وتفسر هذه النتيجة بأن الجامعة وبحكم تخصصها المعرفي تمتلك القدرة على إنتاج المعرفة واستثمارها مما قلل من تأثير عامل عدم قدرتها في زيادة التحديات التي تواجه تطبيق الاقتصاد المعرفي.

جاءت العبارة رقم (٢) وهي: "قلة عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة" بالمرتبة الحادية عشر من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها إلى حد ما وبدرجة متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (٢,٨٩ من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (١,١٨٩)، وتفسر هذه النتيجة بأن الجامعة تستقطب العدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس مما قلل من تأثير عامل قلة عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة في زيادة التحديات التي تواجه تطبيق الاقتصاد المعرفي بها.

إجابة السؤال الثالث: ما المقترحات لتطوير الاقتصاد المعرفي في جامعة الملك سعود

من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

للتعرف على المقترحات لتطوير الاقتصاد المعرفي في جامعة الملك سعود، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات المقترحات لتطوير الاقتصاد المعرفي في جامعة الملك سعود، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (١١)

استجابات أفراد الدراسة حول المقترحات لتطوير الاقتصاد المعرفي في جامعة الملك سعود

مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					النسبة
			موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة	
١١	تخصيص ميزانية كافية لتمويل المشاريع البحثية والإنتاجية.	ك	٢٢٠	٨٤	٢٧	٦	٤	
		%	٦٤,٥	٢٤,٦	٧,٩	١,٨	١,٢	
١٠	دعم الابتكارات التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس باسم الجامعة.	ك	١٩٢	١١٦	٣٠	٢	١	
		%	٥٦,٣	٣٤,٠	٨,٨	٠,٦	٠,٣	
٦	دعم البحوث والدراسات البيئية بين التخصصات العلمية لدعم الاقتصاد المعرفي.	ك	١٨٨	١٢٥	٢٤	٢	٢	
		%	٥٥,١	٣٦,٧	٧,٠	٠,٦	٠,٦	
٢	دعم الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص في بناء مجتمع المعرفة.	ك	١٨٩	١٢٠	٢٤	٧	١	
		%	٥٥,٤	٣٥,٢	٧,٠	٢,١	٠,٣	

الدرجة / الحكم	الرتبة	الفئة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					التكرار	العبارات
					غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة	النسبة	
مرتفع جداً	٥	موافق بشدة	٠,٧٧٠	٤,٤٣	٢	٦	٢٩	١١١	١٩٣	ك	توفير آلية لتبادل الأفكار والمعلومات والخبرات بين أعضاء هيئة التدريس.
					٠,٦	١,٨	٨,٥	٣٢,٥	٥٦,٦	%	
مرتفع جداً	٦	موافق بشدة	٠,٧٧٣	٤,٤٣	٢	٧	٢٧	١١٣	١٩٢	ك	توفير المعلومات للباحثين لإنجاز بحوثهم ودراساتهم.
					٠,٦	٢,١	٧,٩	٣٣,١	٥٦,٣	%	
مرتفع جداً	٧	موافق بشدة	٠,٧٧٨	٤,٤٠	٢	٦	٢٢	١١٤	١٨٧	ك	زيادة دعم حركة التأليف والترجمة والنشر العلمي في الجامعة.
					٠,٦	١,٨	٩,٤	٣٣,٤	٥٤,٨	%	
مرتفع جداً	٨	موافق بشدة	٠,٧١٦	٤,٣٨	-	٤	٣٥	١٣٠	١٧٢	ك	استثمار أنشطة التطوير التكنولوجي في الجامعة.
					-	١,٢	١٠,٣	٣٨,١	٥٠,٤	%	
مرتفع جداً	٩	موافق بشدة	٠,٧٣٦	٤,٣٨	-	٥	٣٧	١٢٣	١٧٦	ك	زيادة تعزيز استخدام تقنية المعلومات في التعليم الجامعي.
					-	١,٥	١٠,٩	٣٦,٠	٥١,٦	%	
مرتفع جداً	١٠	موافق بشدة	٠,٨١٢	٤,٣٤	٢	٩	٣٥	١٢١	١٧٤	ك	تفعيل الكراسي العلمية في الجامعة لدعم الاقتصاد المعرفي.
					٠,٦	٢,٦	١٠,٣	٣٥,٥	٥١,٠	%	
مرتفع جداً	١١	موافق بشدة	٠,٧٥٥	٤,٣٣	١	٤	٤١	١٢٩	١٦٦	ك	تصميم البرامج التدريبية بما يتناسب مع اقتصاد المعرفة.
					٠,٣	١,٢	١٢,٠	٣٧,٨	٤٨,٧	%	
مرتفع جداً	١٢	موافق بشدة	٠,٧٣١	٤,٣٠	-	٦	٣٧	١٤٦	١٥٢	ك	نشر الإنتاج المعرفي في مختلف التخصصات.
					-	١,٨	١٠,٩	٤٢,٧	٤٤,٦	%	
مرتفع جداً		موافق بشدة	٠,٥٩٧	٤,٤٠							المتوسط العام

يتضح من الجدول (١١) أن هناك مقترحات مرتفعة جداً لتطوير الاقتصاد المعرفي في جامعة الملك سعود بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٠ من ٥,٠٠)، وهو متوسط يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي (من ٤,٢١ إلى ٥,٠٠)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق بشدة على أداة الدراسة، وبانحراف معياري قيمته (٠,٥٩٧)، ويدل ذلك على انخفاض درجة تشتت استجابة أفراد العينة عن المتوسط العام لهذا المحور، ومن الملاحظ من الجدول السابق أن العينة موافقة بشدة على جميع العبارات، وهذا يدل على اتفافية العينة على المقترحات لتطوير الاقتصاد المعرفي في جامعة الملك سعود، وفيما يلي مناقشة عبارات المحور الثالث:

جاءت العبارة رقم (١١) وهي: "تخصيص ميزانية كافية لتمويل المشاريع البحثية والإنتاجية" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بشدة وبدرجة مرتفعة جداً بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٠ من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (٠,٨١٠)، وتفسر هذه النتيجة بأن تخصيص ميزانية كافية لتمويل المشاريع البحثية والإنتاجية تدعم تطبيق الاقتصاد المعرفي مما يسهم في تطويره في الجامعة وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الرميدي وخميسي (٢٠١٩) والتي بينت أن هناك عدد من المتطلبات يجب توافرها لتحويل الجامعات المصرية إلى اقتصاد المعرفة.

جاءت العبارة رقم (١٠) وهي: "دعم الابتكارات التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس باسم الجامعة" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بشدة وبدرجة مرتفعة جداً بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٥ من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (٠,٧٠٤)، وتفسر هذه النتيجة بأن دعم الابتكارات التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس باسم الجامعة يعزز من الرغبة والميل في تطبيق الاقتصاد المعرفي مما يسهم في تطوير الاقتصاد المعرفي في الجامعة.

جاءت العبارة رقم (٦) وهي: "دعم البحوث والدراسات البينية بين التخصصات العلمية لدعم الاقتصاد المعرفي" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بشدة وبدرجة مرتفعة جداً بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٥ من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (٠,٧٠٧)، وتفسر هذه النتيجة بأن دعم البحوث والدراسات البينية بين التخصصات العلمية لدعم الاقتصاد المعرفي يفعل من دور جميع الأقسام في تطبيق الاقتصاد المعرفي مما يسهم في تطوير الاقتصاد المعرفي في الجامعة.

جاءت العبارة رقم (٢) وهي: "دعم الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص في بناء مجتمع المعرفة" بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بشدة وبدرجة مرتفعة جداً بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٣ من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (٠,٧٣٩)، ويتضح من خلال هذه النتيجة دعم الجامعة للشراكة مع القطاع الخاص في تفعيل البحث العلمي، وتتفق النتيجة الحالية مع دراسة سيواني وآخرون (Sizwani et al., 2022)، حيث أظهرت النتائج أهمية التعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي في تسويق الأبحاث العلمية.

جاءت العبارة رقم (١٢) وهي: "توفير آلية لتبادل الأفكار والمعلومات والخبرات بين أعضاء هيئة التدريس" بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بشدة وبدرجة مرتفعة جداً بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٣ من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (٠,٧٣٩)، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن تبادل المعرفة في الوسط الأكاديمي بين أعضاء هيئة التدريس وبين مختلف التخصصات، يدعم المعرفة ويحسن من عمليتي التعليم والتعلم، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة مطهر وآخرون (Mutahar et al., 2022)، والتي توصلت نتائجها إلى تأثير تبادل المعرفة الأكاديمية على المؤسسات البحثية وبناء الثقة المعرفية بين الأكاديميين.

جاءت العبارة رقم (٥) وهي: "توفير المعلومات للباحثين لإنجاز بحوثهم ودراساتهم" بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بشدة وبدرجة مرتفعة جداً بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٣ من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (٠,٧٧٣)، وتؤكد هذه النتيجة أهمية إتاحة المعارف والمعلومات للباحثين، وتسهيل الوصول إلى المراجع والاستفادة من التقنيات الحديثة في ذلك؛ لتيسير عملية البحث العلمي ونشر المعرفة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الشهراني (٢٠٢٠)، حيث توصلت نتائجها إلى أهمية دعم وتجويد الأبحاث العلمية.

جاءت العبارة رقم (٣) وهي: "زيادة دعم حركة التأليف والترجمة والنشر العلمي في الجامعة" بالمرتبة السابعة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بشدة وبدرجة مرتفعة جداً بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٠ من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (٠,٧٧٨)، ويدل ذلك على إدراك الجامعة لأهمية التأليف والترجمة والنشر العلمي؛ وذلك بتشجيع أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من الباحثين وحثهم على إجراء البحوث والدراسات، وكذلك التأليف والترجمة، وانفقت هذه النتيجة

مع دراسة فوزي وآخرون (Fawzy et al., 2019)، حيث توصلت إلى أن للإدارة دور في التأثير على الأكاديميين لمشاركة معارفهم ونشرها.

جاءت العبارة رقم (٩) وهي: "استثمار أنشطة التطوير التكنولوجي في الجامعة" بالمرتبة الثامنة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بشدة وبدرجة مرتفعة جداً بمتوسط حسابي بلغ (٤,٣٨ من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (٠,٧١٦)، ويتضح ذلك من خلال استخدام التقنية الحديثة في مختلف الأنشطة في الجامعة والحرص على مواكبة كل جديد؛ لرفع أداء كافة منسوبيها، وضمان جودة العمل الأكاديمي.

جاءت العبارة رقم (٤) وهي: "زيادة تعزيز استخدام تقنية المعلومات في التعليم الجامعي" بالمرتبة التاسعة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بشدة وبدرجة مرتفعة جداً بمتوسط حسابي بلغ (٤,٣٨ من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (٠,٧٣٦)، ويعزى ذلك إلى أن استخدام التقنية في التعليم، يشجع الطلاب على التعلم، ويسهل عليهم طرح أفكارهم ومشاركتها، وكذلك تبادل المعرفة.

جاءت العبارة رقم (٧) وهي: "تفعيل الكراسي العلمية في الجامعة لدعم الاقتصاد المعرفي" بالمرتبة العاشرة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بشدة وبدرجة مرتفعة جداً بمتوسط حسابي بلغ (٣,٤٣ من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (٠,٨١٢)، ولعل هذا يعود إلى ما تمثله أهمية الكراسي العلمية في المجتمعات المعرفية؛ حيث إنها تسهم في خدمة القضايا المختلفة، وتقدم حلول لكثير من المشكلات، وتخلق شراكة بين المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المؤسسات.

جاءت العبارة رقم (٨) وهي: "تصميم البرامج التدريبية بما يتناسب مع اقتصاد المعرفة" بالمرتبة الحادية عشر من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بشدة وبدرجة مرتفعة جداً بمتوسط حسابي بلغ (٤,٣٣ من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (٠,٧٥٥)، وتفسر هذه النتيجة بأن هناك صعوبات تواجه تفريغ أعضاء هيئة التدريس للتدريب مما قلل من فعالية المقترح المتعلق بتصميم البرامج التدريبية بما يتناسب مع اقتصاد المعرفة كمقترح يسهم في تطوير الاقتصاد المعرفي في الجامعة.

جاءت العبارة رقم (١) وهي: "نشر الإنتاج المعرفي في مختلف التخصصات" بالمرتبة الثانية عشر من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بشدة وبدرجة مرتفعة جداً بمتوسط حسابي بلغ (٤,٣٠ من ٥,٠٠)، وبانحراف معياري قيمته (٠,٧٣١)، وتفسر هذه النتيجة بأن هناك فرص محدودة في نشر الأبحاث في المجالات والدوريات مما قلل من فعالية المقترح المتعلق بنشر الإنتاج المعرفي في مختلف التخصصات كمقترح يسهم في تطوير الاقتصاد المعرفي في الجامعة.

إجابة السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد العينة، حول واقع دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود تعزى لمتغيري (الجنس، التخصص الأكاديمي)؟

الفروق باختلاف متغير الجنس:

شروط التوزيع الطبيعي للبيانات:

- فرض العدم: البيانات توزيعها طبيعي.
- الفرض البديل: البيانات توزيعها غير طبيعي.

جدول (١٢)

نتائج كولموجوروف سميرونوف لمتغير الجنس

Kolmogorov-Smirnova			الجنس	
الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	الإحصاء		
**٠,٠٠١	١٥٩	٠,٠٩٥	ذكر	واقع دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود.
**٠,٠٠٠	١٨٢	٠,١٢٥	أنثى	
٠,٠٩٤	١٥٩	٠,٠٦٥	ذكر	التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود.
*٠,٠١٥	١٨٢	٠,٠٧٥	أنثى	
**٠,٠٠٠	١٥٩	٠,١٢٤	ذكر	المقترحات لتطوير الاقتصاد المعرفي في جامعة الملك سعود.
**٠,٠٠٠	١٨٢	٠,١٨٥	أنثى	

* دالة عند مستوى ٠.٠١ فأقل

* دالة عند مستوى ٠.٠٥ فأقل

توجد دلالة عند (٠,٠١ و ٠,٠٥) على وجود توزيع غير طبيعي لبيانات الجنس وعليه

نختار الاختبارات اللامعلمية.

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير الجنس تم استخدام اختبار مان وتني "Mann Whitney" لتوضيح دلالة الفروق بين استجابات أفراد الدراسة وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (١٣)

نتائج مان وتني لمتغير الجنس

المحور	الجنس	العدد	متوسط الترتيب	مجموع الترتيب	قيمة U	الدلالة	التعليق
واقع دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود	ذكر	١٥٩	١٧٠,٤٦	٢٧١٠٢,٥٠	١٤٢٨٢,٥٠٠	٠,٩٢٤	غير دالة
	أنثى	١٨٢	١٧١,٤٨	٣١٢٠٨,٥٠			
التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود	ذكر	١٥٩	١٨٧,٨١	٢٩٨٦٢,٠٠	١١٧٩٦,٠٠٠	**,٠٠٣	دالة
	أنثى	١٨٢	١٥٦,٣١	٢٨٤٤٩,٠٠			
المقترحات لتطوير الاقتصاد المعرفي في جامعة الملك سعود	ذكر	١٥٩	١٥٩,٦٩	٢٥٣٩٠,٠٠	١٢٦٧٠,٠٠٠	*,٠٤٦	دالة
	أنثى	١٨٢	١٨٠,٨٨	٣٢٩٢١,٠٠			

* دالة عند مستوى ٠.٠٥ فأقل ** دالة عند مستوى ٠.٠١ فأقل

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (١٣) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل في استجابات أفراد الدراسة حول (واقع دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود) باختلاف متغير الجنس، وتعزو الباحثة ذلك إلى وعي أعضاء هيئة التدريس من ذكور وإناث بواقع دور الاقتصاد المعرفي في جامعة الملك سعود.

ويتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (١٣) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) فأقل في استجابات أفراد الدراسة حول (التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود) باختلاف متغير الجنس لصالح فئة الذكور، وقد يعود ذلك إلى إلمام أكثر من أعضاء هيئة التدريس من الذكور بالتحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي.

كما يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (١٣) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل في استجابات أفراد الدراسة حول (المقترحات لتطوير الاقتصاد المعرفي في جامعة الملك سعود) باختلاف متغير الجنس لصالح فئة الإناث، ويعزى ذلك إلى اهتمام أعضاء هيئة التدريس من الإناث بتقديم المقترحات والسعي إلى التطوير والتحسين.

الفروق باختلاف متغير التخصص الأكاديمي:

شروط التوزيع الطبيعي للبيانات:

- فرض العدم: البيانات توزيعها طبيعي.
- الفرض البديل: البيانات توزيعها غير طبيعي.

جدول (١٤)

نتائج كولموجوروف سميرنوف لمتغير التخصص الأكاديمي

Kolmogorov-Smirnova			التخصص الأكاديمي
الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	الإحصاءة	
**٠,٠٠٢	١٩٢	٠,٠٨٤	إنساني
**٠,٠٠١	٨٢	٠,١٢٥	علمي
**٠,٠٠٦	٦٧	٠,١٢١	صحي
*٠,٠٣٠	١٩٢	٠,٠٦٨	إنساني
٠,٢٠٠	٨٢	٠,٠٨٣	علمي
*٠,٠٢١	٦٧	٠,١١٨	صحي
**٠,٠٠٠	١٩٢	٠,١٦٨	إنساني
**٠,٠٠٠	٨٢	٠,١٥٦	علمي
**٠,٠٠٠	٦٧	٠,١٦١	صحي

* دالة عند مستوى ٠.٠٥ فأقل ** دالة عند مستوى ٠.٠١ فأقل

توجد دلالة عند (٠,٠١ و ٠,٠٥) على وجود توزيع غير طبيعي لبيانات التخصص الأكاديمي وعليه نختار الاختبارات اللامعلمية.

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير التخصص الأكاديمي تم استخدام تحليل كروسكال واليز "Wallis Test Kruskal" لتوضيح دلالة الفروق في استجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير التخصص الأكاديمي، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (١٥)

نتائج تحليل كروسكال واليز لمتغير التخصص الأكاديمي

التعليق	الدلالة الإحصائية	قيمة كاي تربيع	متوسط الرتب	العدد	التخصص الأكاديمي	المحور
غير دالة	٠,١٥٨	٣,٦٩٢	١٧٤,١٠	١٩٢	إنساني	واقع دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود.
			١٨٠,١٤	٨٢	علمي	
			١٥٠,٩٤	٦٧	صحي	
غير دالة	٠,٨٨٦	٠,٢٤١	١٧٣,٢٦	١٩٢	إنساني	التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود.
			١٦٨,٨٢	٨٢	علمي	
			١٦٧,١٩	٦٧	صحي	
غير دالة	٠,٧٤٦	٠,٥٨٥	١٧٤,٥٥	١٩٢	إنساني	المقترحات لتطوير الاقتصاد المعرفي في جامعة الملك سعود.
			١٦٦,٨٩	٨٢	علمي	
			١٦٥,٨٥	٦٧	صحي	

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (١٥) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل في استجابات أفراد الدراسة حول (واقع دور الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود، وحول التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود، وكذلك المقترحات لتطوير الاقتصاد المعرفي في جامعة الملك سعود) باختلاف متغير التخصص الأكاديمي، وقد يُعزى ذلك أن اختلاف التخصص الأكاديمي ليس له تأثير في رأي العينة حول واقع الاقتصاد المعرفي، والتحديات التي تواجهه، والمقترحات لتطويره.

ثالثاً: توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، فإن الدراسة توصي بما يلي:

- زيادة ميزانية تمويل المشاريع البحثية والإنتاجية بجامعة الملك سعود.
- الاستمرار في دعم الابتكارات التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود باسم الجامعة.

- دعم البحوث والدراسات البينية بين التخصصات العلمية بجامعة الملك سعود لدعم الاقتصاد المعرفي.
- العمل على الحد من دور الأساليب الإدارية السلبي بجامعة الملك سعود، لرفع مستوى الاقتصاد المعرفي.
- إضافة الموارد اللازمة لتوفير الأدوات التكنولوجية والأجهزة الحديثة بجامعة الملك سعود.
- تعزيز الاتجاهات الإيجابية للأفراد بجامعة الملك سعود حول الإيمان بدور الاقتصاد المعرفي.

رابعاً: مقترحات للدراسات المستقبلية

- إجراء دراسة حول التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود.
- إجراء دراسة حول سبل الحد من التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي في تطوير جامعة الملك سعود.
- إجراء دراسة حول دور الاقتصاد المعرفي في تطوير المؤسسات التعليمية الأخرى كالمدارس.
- إجراء دراسة عن أثر الاقتصاد المعرفي على مخرجات جامعة الملك سعود وموافقته لسوق العمل.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو عزام، محمد. (٢٠٢١). إدارة المعرفة والاقتصاد المعرفي. دار زهدي للنشر والتوزيع.
- أبو عيادة، هبة. (٢٠٢١). دور الاقتصاد المعرفي وتحدياته. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والدراسات السياسية، ١٠١-١١٥.
- بابكر، سامر. (٢٠٢١). اقتصاد المعرفة. صندوق النقد العربي.
- بشير، حاوشين. (٢٠١٤). الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحقيق استراتيجية التميز - دراسة حالة اليابان. [رسالة ماجستير غير منشورة جامعة أم البواقي]
- <http://bib.univ-ueb.dz>
- جامعة الملك سعود. (١٤٤٤). أعضاء هيئة التدريس - ١٤٤٤ هـ في جامعة الملك سعود. الحارثي، نهى. (٢٠٢١، أبريل، ٤). اقتصاد المعرفة والاستثمار البشري والمادي في ضوء نظام الجامعات الجديد. تعليم جديد. <https://www.new-educ.com>
- الحربي، يحيى. (٢٠٢١، فبراير ٥). نظرية رأس المال البشري لشولتز. دراسة <https://drasah.com>
- الحمدان، حسام، كمال، زريق. (٢٠١٣). مقومات مؤسسات اقتصاد المعرفة لتحقيق التنافسية الدولية. مجلة الأبحاث الاقتصادية، ٢(٨) ١٤٣-١٥٨.
- حنيش، أحمد. (٢٠٢٢). الاقتصاد المعرفي في الدول العربية دراسة تحليلية لمؤشر المعرفة العالمي. مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، ١٦(٢) ٦١-٧٥.
- حنفي، خالد. (٢٠١٧). الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحسين أداء الاقتصاد الرقمي المصري. مجلة التجارة والتمويل، ٣٧(٣) ٣٤٢-٣٦٨.
- حواس، أمين. (٢٠٢١). نظريات التنمية. جامعة ابن خلدون.
- خضري، محمد. (٢٠١٠). أثر اقتصاد المعرفة في تحقيق القدرة التنافسية للاقتصادات العربية. مكتبة عين لجامعة.

دحلان، عبدالله. (٢٠١٧، مايو ٧). المملكة والتحول نحو اقتصاد المعرفة: الجهود والنظرة المستقبلية التحول من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاديات المعرفة يتطلب الاستثمار في

العلوم والتكنولوجيا. *آراء حول الخليج* > <https://araa.sa>

الربابعة، حمزة، الهياجنة، وائل. (٢٠١٧). تقييم دور الاقتصاد المعرفي في تمكين العملية التعليمية وتحدياته المعاصرة في الجامعات الأردنية. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات*

التربوية والنفسية، ٢٥ (١) ١٢١-١٤٢. <http://search.mandumah.com>

الرشيدي، فواز. (٢٠٢٠). واقع تطبيق اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت. *المجلة الأردنية التربوية*، ٥ (٢) ١-٢٠.

الرميدي، بسام، خميسي، بن رجم. (٢٠١٩). متطلبات تحول الجامعات المصرية الحكومية نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *مجلة الاقتصاد والفنون*، (٤)

١٠٧-٩٠. univ-soukahras.dz

رؤية ٢٠٣٠ المملكة العربية السعودية. (٢٠١٦). *في رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠*.

<https://www.my.gov.sa>

زوري، أسماء. (٢٠١٦). *إدارة المعرفة*. دار صفاء للنشر والتوزيع.

الزكي، أحمد، فليح، فاروق. (٢٠٠٤). *معجم مصطلحات التربية لفظاً واصطلاحاً*. دار الوفاء
لندنيا الطباعة والنشر.

السيابي، طالب. (٢٠١٦). تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة "واحة المعرفة
بسلطنة عمان أنموذجاً". *مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية*، ٢ (٢)

١٠٨-٧٠. <https://portal.arid.my>

سلمان، جمال. (٢٠١٢). *اقتصاد المعرفة*. دار اليازوري.

السيد، إبراهيم، السيد، عبدالسلام. (٢٠٢٠). *الاقتصاد المعلوماتي والمعرفة الفنية والإبداع*. دار
العلم والإيمان للنشر والتوزيع.

الشماسي، ريم. (٢٠١٨). الجهود السعودية في التحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد
المعرفة. *مكتبة الملك فهد الوطنية*، ٢٤ (١) ٧٦-١٢٤.

- الشامسي، عبداللطيف. (٢٠١١). صناعة التعليم نحو بناء مجتمع الاقتصاد المعرفي الإماراتي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- شاهين، عبدالحليم. (٢٠٢١). التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي. المعهد العربي للتخطيط.
- شرف الدين، بن وارث. (٢٠١٩). دور مؤسسات التعليم العالي في بناء اقتصاد المعرفة. مجلة تحولات، ٢ (٢) ١٠٠-١٢١.
- شبيلي، بلقاسم. (٢٠٢٠). رأس المال البشري مدخل لبناء التنمية قراءة سيولوجية. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، ٧ (١) ٢٣٨-٢٥٥.
- الشمري، عبير. (٢٠٢٢). التحول نحو الاقتصاد المعرفي في مؤسسات التعليم الجامعي. مجلة كلية التربية، ١٠٦ (١) ٣٥٩-٣٩٤.
- الشميري، فيصل. (٢٠٢٠، مارس، ٩). السعودية نموذجاً عربياً في المعرفة. الجزيرة.
- الشناوي، سمير. (٢٠١٨، أكتوبر ١١). نظريات النمو الاقتصادية من آدم سميث إلى بول رومر الحائز على نوبل في الاقتصاد. المحطة <https://elmahatta.com>
- الشهراني، خلود. (٢٠٢٠). آليات تفعيل الاستفادة من نتائج البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي بالجامعات الأهلية بمدينة الرياض. المجلة العربية للنشر العلمي، ٢ (٢) ٥٦٦-٥٩٧.
- الشيخ، خالد. (١٠١٦). الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مكتبة نور.
- صبيح، ماجد. (٢٠١١). نماذج ونظريات التنمية الاقتصادية (ط.٢). جامعة القدس المفتوحة.
- العبدالجبار، الجوهرة. (٢٠١٧). دور الجامعات في دعم البحث العلمي لتعزيز الاقتصاد المعرفي: مؤشرات الاهتمام به في الجامعات السعودية. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٣ (١)، ٥٨-٨٨.
- عثمان، أحلام. (٢٠١٧). دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة وتحقيق رؤية ٢٠٣٠: جامعة الإمام محمد بن فيصل "أنموذجاً". جامعة القصيم، ٨٦٣-٨٧٤.

- العزيمي، محمود. (٢٠١٩). تصور مقترح لتطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة. مجلة الأندلس للعلوم الاجتماعية والإنسانية، (٢٣) ٦-٧٨.
- العساف، صالح. (٢٠١٦). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية (ط.٣). دار الزهراء للنشر والتوزيع.
- عطية، أفكار. (٢٠١٨). نموذج مقترح لإدارة رأس المال الفكري في مؤسسات التعليم العالي، ومتطلبات تطبيقه. مجلة الإدارة التربوية، (١٨) ٢٢٩-٣٧٥.
- عفونة، بسام. (٢٠١٢). التعليم المبني على اقتصاد المعرفة. دار البداية.
- عليان، ربحي. (٢٠١٢). اقتصاد المعرفة. دار صفاء للنشر والتوزيع.
- الغامدي، علي. (٢٠٢٠). درجة ممارسة معلم المرحلة الثانوية لأدواره في عصر اقتصاد المعرفة كما يراها قادة المدارس الحكومية. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، ٤ (١٦) ٦٧-٩٦.
- فيليه، فاروق. (٢٠٠٧). اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة (ط. ٢). دار المسيرة.
- القحطاني، عايض. (٢٠٢٢). دور الذكاء الاصطناعي في تحقيق التنمية المستدامة في إطار رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات، ٣ (٩) ٩٧-١٣٠.
- القيسي، محمد. (٢٠١١). ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية. [رسالة ماجستير منشورة، جامعة مؤتة] المنظومة.
- كافي، مصطفى. (٢٠٠٩). التعلم الإلكتروني والاقتصاد المعرفي. دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
- لبنان، مي. (٢٠١٧). تطوير أدوار أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة. [رسالة دكتوراه منشورة، جامعة أم القرى] الريادة الأكاديمية.

محمد، محمد. (٢٠١٨). الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية. دار

حميثرا للنشر. المحمودي، محمد. (٢٠١٩). *مناهج البحث العلمي* (ط.٣). دار الكتب.

مختار، سليم. (٢٠١٩). موقع رأس المال الفكري بين نظريات الاقتصاد والإدارة. *قضايا*

سياسية، (٥٦) ٦٥-33 <https://search.emarefa.net>

مختار، مهند، موسى، آدم. (٢٠١٧). قياس أثر اقتصاد المعرفة على تحقيق الميزة التنافسية

في الدول النامية. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، ١(١) ٤٢-٦١.

<https://doi.org/10.26389/AJSRP.M181016>

مراد، سامي. (٢٠٢١). إطار مقترح لتفعيل دور الجامعات السعودية والمراكز البحثية في

الاستثمار المعرفي وفق رؤية ٢٠٣٠. *المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية*،

(١٢) ١٥٦-١٨٥ <https://www.asjp.cerist.dz>

مسلم، عبدالله. (٢٠١٥). *إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات*. دار المعتر.

المطيري، هدى. (٢٠٢٢). تفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية في الجامعات السعودية في

ضوء الخبرات العالمية. *المجلة العلمية*، ٣٨(١) ٢٩١-٣٤٤.

المعجل، سعد. (٢٠٢٢، مارس ١). المملكة واقتصاد المعرفة

<https://www.alriyadh.com>

منصور، هدى. (٢٠٢١). رؤية ٢٠٣٠ والتحول نحو الاقتصاد المعرفي في المملكة العربية

السعودية. *مجلة التجارة والتمويل*، (٤) ٤٢٧-٤٥٤ <https://caf.journals.ekb.eg>

المنعم، هبة، قعلول، سفيان. (٢٠١٩). *اقتصاد المعرفة: ورقة إيطارية*. صندوق النقد العربي.

المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب. (٢٠٢٠). *توصيات المؤتمر الدولي الثاني: اقتصاد*

المعرفة 202٠ <http://aiesa.org>

نديم، عفاف. (٢٠١٨). التأثير المتكامل بين الاقتصاد المعرفي وتطوير البحث العلمي: دراسة

تحليلية على كبرى جامعات الرياض. *المجلة المغاربية للتوثيق والمعلومات*، (٢٧)

١٠٠-٦١.

نجم، نجم. (٢٠٠٠). *إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات* (ط. ٢).

دار الوراق للنشر والتوزيع.

النفيعي، صالح. (٢٠١٩). خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني. *مجلة البحث العلمي في التربية*، ٢٠ (١٠) ٢٥١-٣٠٦.
نمر، أمين. (٢٠١٨). دور جامعة نجران في تحقيق مفهوم الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس. *العلوم التربوية*، ٤٥ (٤) ٣٣٣-٣٥٢.
الهاشمي، عبدالرحمن، العزاوي، فائزة. (٢٠٠٧). *المنهج والاقتصاد المعرفي*. دار المسيرة للنشر والتوزيع.

الهايل، وسيم. (٢٠١٥). *دور رأس المال البشري في تجنيد الأموال في المؤسسات الأهلية العامة في قطاع غزة*. [رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة]. مبعث

للدراسات والاستشارات الأكاديمية. <https://digitalcommons.aaru.edu.jo>

الهيئة السعودية للذكاء الاصطناعي (٢٠١٩). *في الهيئة السعودية للذكاء الاصطناعي (سدايا)*. <https://sdaia.gov.sa>

الهيئة السعودية للملكية الفكرية. (٢٠٢٢). *في الهيئة السعودية للملكية الفكرية*.

<https://www.saip.gov.sa>

الوادعي، سعيد. (٢٠٢١). *واقع الاستثمار التربوي في الجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة*. *مجلة القراءة والمعرفة*، (٢٣٥) ٢٦١-٣٠٣.

ونوغي، مصطفى. (٢٠٢٢). *دور الاقتصاد المعرفي في تكريس التنمية الاقتصادية في الدول الحديثة*. *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، ٧ (١) ١٦١٣-١٦٣٤.

<https://www.theses-algerie.com>

يوسف، مسعدوي. (٢٠١٧). *الاستثمار في التعليم وأثره على تنمية رأس المال البشري - دراسة تقييمية لحالة الجزائر*. *مجلة الاقتصاد الجديد*، ٥ (٢) ٣٧٢-٣٩٢.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Afadel, A. Praveen, S. Mohmood, B. (2018) A Focus Group Discussion on Creation of knowledge-Economy in Punjab, Pakistan. *European Online. Journal of Natural and Social* (7) 642-651.

Ahmed, S. Batool, A. Iqbal. S, Shah, M. (2021) Knowledge Economy Concepts and Roles In *ResearchGate*, 3(9) 798-807.

- Perspectives OF University Teachers OF Asian and Armaki, A. Sedghgooyan, S. Lashgari, N. Rasoul, N. (2023) The Role of Knowledge-Based Economy in Third Generation Universities. *International. Journal of Scientific Resea and Management*, 11(2) 2321-3418.
- Fawzy, M. Tan, K. Thuasamy, R. Ojo, A. (2019) Evaluating academics knowledge sharing intentions in Malaysian public universities. *Malaysian Journal of Library & Information*, 24 (1) 123-143.
- Poutanen, M. (2022) Competitive knowledge-economies driving new logics in higher education—reflections from a Finnish university merger. *Critical Policy Studies*, 1-19.
- Suhaimi, N. Abdul Halim, M. Hashim, H. (2022) Commercialization of academic research, *Journal of Applied Research in Higher Education. ERIC*, 14(1) 59-76.
- Mtuahar, Y. Farea, M. Abdulrab, M. Almamary, Y. Alfalah, A. Grada, M. (2022) The contribution of trust to academic knowledge sharing among academics in the Malaysian research institution. *Business and Management Journal*, 1-16.